

علم اجتماع السجون

نحو علم جديد للسجون والمؤسسات العقابية والإصلاحية

أ.د. عبد الله عبدالغني غانم (*)

مقدمة :

رغم أن عدداً كبيراً من الباحثين قد كتبوا عما أسموه «مجتمع السجن» في مختلف اللغات الحية. ورغم الاعتراف المتزايد بأن البيئة الاجتماعية والثقافية للسجون هي الأكثر تأثيراً في أداء السجون لوظيفتها التي حددها الباحثون أساساً في تأهيل النزلاء وأعادتهم أسوياء إلى مجتمعاتهم إلا أن الباحث لا يجد كتاباً باللغة العربية أو باللغات الأجنبية يحمل عنوان «علم اجتماع السجون» وكل ما هو قريب من ذلك يحمل عناوين ذات دلالات أخرى مثل سوسولوجيا العقاب Sociology of Punishment أو علم تقويم النزلاء Correction .

وفي هذا البحث يحاول الباحث إبراز الأهمية الكبيرة لقيام «علم اجتماع للسجون» كأحد الفروع الهامة التي يرى أضافتها إلى مجالات وفروع علم الاجتماع. ويطرح تصوراً كاملاً لاستيفاء مجتمعات السجون لشروط قيام هذا العلم الخاص. كما يطرح المناهج التي يرى استخدامها في هذا الفرع بجانب تحديد الموضوعات التي تشكل قضايا البحث في هذا العلم.

(*) رئيس شعبة بحوث منع الجريمة - شرطة الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً : مشكلة البحث وأهميته وأهدافه :

تحدد مشكلة هذا البحث في الدعوة إلى قيام علم يتخصص في دراسة «السجون» ومجتمعاتها . باعتبارها تجمعاً بشرياً متميزاً له خصائص بنيوية خاصة وله ثقافته الخاصة

وله نظمه الاجتماعية الخاصة . وليست المطالبة بقيام هذا الفرع من فروع علم الاجتماع أمراً قائماً على مجرد اجتهاد من الباحث . بل إن عشرات من الباحثين سبق أن كتبوا عما أسموه بمجتمع السجن وثقافة السجن والنظم الاجتماعية في السجن ونظم الضبط في السجن . . الخ . . أذن فإن رؤية السجن كمجتمع أمر مسلم به فعلاً في الدراسات الأجنبية والعربية . ولكن الدعوة إلى تخصيص فرع من فروع علم الاجتماع هو الأمر الجديد وخاصة وأن هناك نظريات علمية عديدة طرحت لتفسير ما يدور بالسجون بجانب أن «مجتمع السجن» يشكل واقعاً إنسانياً بإقامة السجن وإيداع الخارجين عن القانون بها ظاهرة ترتبط بالمجتمعات البشرية كلها

وبدون إستثناء سواء المعاصرة منها أو التاريخية . فضلاً عن أن الدعوة المستمرة للنهوض بمجتمعات السجن تقتضي تخصيص فرع علمي لدراساتها وتحليل ما يدور بها تحليلاً علمياً صحيحاً وسليماً .

أهمية البحث :

ترتكز أهمية هذا البحث على ركيزتين تعتبران الأساس في تحديد مدى أهمية أية دراسة وهما الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية .

الأهمية النظرية للبحث :

ترجع الأهمية النظرية للبحث إلى عدم وجود أية محاولة علمية سابقة لتأصيل علم متخصص لدراسة مجتمعات السجون والمؤسسات العقابية والإصلاحية . فرغم أن معظم الجامعات والأكاديميات الشرطة والمعاهد المتخصصة تتضمن مواد الدراسة بها منهجاً في «علم العقاب» أو في «المنشآت الإصلاحية والعقابية» إلا أن ما يطرح في هذا المنهج يخلو من «العلمية والمنهجية» ويترك لميول وتخصص القائم بتدريسه . ولذلك نجد غلبة الصبغة القانونية على هذا المنهج في مجموعة من الأكاديميات والمعاهد والجامعات ونجد غلبة الصبغة الشرطة في ثانية ونجد غلبة التجميع المرتجل للمدخل الاجتماعي في ثالثة بل وقد نجد المدخل النفسي أيضاً في رابعه . . وهكذا . ولا شك أن قيام علم خاص «بمجتمعات السجون» يصبح مطلباً هاماً لسد هذا النقص فلا يمكن الحديث عن «مجتمع السجن» بمدخل قانوني بحت أو بمدخل نفسي بحت .

الأهمية التطبيقية للبحث :

تتجلى الأهمية التطبيقية لقيام علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية في أنه يقدم استجابة لاحتياجات إنسانية . ولقد قال أحد الباحثين «إن العلم يجب أن يبدأ من واقع احتياجات الناس»^(١) . وأن التساؤلات أو الأسئلة التي لا أجوبة لها هي العنصر الجوهرية في تطور

(١) جان فور استيه : معايير الفكر العلمي ، ترجمة فايز نقش ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٨٤ م ، ص ١٣٨ .

المعرفة البشرية^(١). وقال باحث آخر أن العلوم الإنسانية تهتم بالنظم التي تظهر تلقائياً خلال الزمن والتي لا ترتبط في وجودها بالفرد من حيث هو فرد. كما ذهب أميل دوركايم إلى أنه يبدو طبيعياً أن نهتم أو نتناول علم الاجتماع على أنه محاولة لتعريف الظواهر الاجتماعية وتصنيفها والبحث عن أسباب اختلافها^(٢).

ومن وجهة نظرنا فإن هذه الأقوال السابقة تجعل من قيام علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية ضرورة علمية.

ففي ضوء ما قيل من أن العلم يجب أن يبدأ من واقع احتياجات الناس فثمة ضرورة لقيام علم يعالج مشكلة السجن والمؤسسات الإصلاحية والدعوة لقيام هذا العلم لمواجهة مشكلة السجن تسير الأسباب التي دعت لقيام علم الاجتماع نفسه في كثير من دول العالم. «فلقد نشأ علم الاجتماع أصلاً حسب ما يقول رواده في القرن التاسع عشر لإيجاد حلول للمشاكل نجمت أو نشأت عن ظروف التحول الذي عاشته المجتمعات الأوروبية في تلك المرحلة^(٣). كما أن الولايات المتحدة عندما انتهت من مرحلة الاحتلال، كانت الصناعة التي بدأت فيها منذ عهد ليس ببعيد، سبباً في خلق مشكلات بالغة التعقيد ساعدت عليها موجات المهاجرين الذين جعلوا من المشاكل اليومية موضوعاً اجتماعياً جديراً بالبحث والدراسة، ولقد كانت أهم الموضوعات التي فرضت نفسها في هذا الوقت مشكلة الأقليات الأثنية

(١) المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٣) السيد شتا: المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية.

مشكلة تحسين الخدمات الاجتماعية . . وغيرها . لذلك فإن علم الاجتماع الأمريكي قد تميز في مراحلها الأولى بالتركيز على دراسة قطاعات صغيرة من المجتمع^(١) .

وإذا أعمل الباحث نفس المعيار الذي يرى ضرورة استجابة العلم لحاجات المجتمع فإن السجن يعتبر مشكلة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد، تستحق أن يتجه العلم إليها ويخصص لها علم يتصدى لتلك المشكلة وما يرتبط بها من جوانب مختلفة .

وتوضيحاً لذلك نشير إلى أن السجن يعتبر ضرورة اجتماعية وقانونية لا يمكن الاستغناء عنها فالجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع ولا يتوقاها زمن منذ نشأت الأرض . وظهر البشر والسجن هو عماد النظام العقابي الدائم في كافة المجتمعات وهنا فقد جاء في إعلان المبادئ الصادر عن الجمعية الأمريكية للتقويم وإصلاح النزلاء . إن العقاب والتقويم هما من الأساليب الأساسية المعاصرة لمنع الجريمة والانحراف ولذلك فإن أي تحسين في طرق التقويم والإصلاح يعتبر هدفاً يحظى بالقبول^(٢) .

إن عقوبة السجن لها من العيوب ما لا يحصى ولا يعد ، وقد أكد الكثيرون أن السجن يؤدي إلى زيادة نسبة الجريمة . وله آثار سلبية عديدة على النزلاء . إذ يهيئ النزيل للعود إلى الجريمة أكثر مما يهيئه للعودة إلى حظيرة المجتمع . فقد دلت الإحصاءات على أن ٧٠ ، ٤٧ ٪ من المقبوض

(١) بول لازر سفيلد : الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع . ترجمة عادل الهواري ، مكتبة الفلاح في الكويت ، ص ٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٠ .

عليهم عام ١٩٤٣ في الولايات المتحدة من ذوي السوابق ، وفي بريطانيا تبين أن ٤ , ٥٤٪ من المقبوض عليهم عام ١٩٣١ هم أيضاً من ذوي السوابق . كما توضح الدراسات أن للسجن أثراً سلبية على الصحة النفسية والعقلية للنزلاء وقد أكدت ذلك باميليا تايلور في دراسة لها بعنوان «الاضطرابات العقلية بين المحكومين مدى الحياة بسجن لندن»^(١) . كما أكد هذه الحقيقة أيضاً ن . بولتون ، ت . سميث ، في دراسة له بعنوان (P psychological corelates of long term imprisonment) .

وتوضح إحدى الدراسات الميدانية أن أكثر من ثلثي المحكومين مدى الحياة مثلاً من الرجال والنساء لديهم اضطرابات نفسية ، وعدد ليس قليلاً منهم مصاب بالشيزوفرينيا^(٢) . كما ابرزت دراسة جريشام ساكس «آلام السجن» .

ودراسة س . جيبسون التي عنوانها «السجن والتغير الاجتماعي بالسجون» ودراسة جورج شيرمان بعنوان «الصراع الاجتماعي في السجن» أبرزت كل هذه الدراسات الآثار السلبية للسجن^(٣) . ونحن لا نستطيع أن نتابع كل ما كتب عن عيوب السجن وأخطاره . في سياق هذا البحث . إننا نؤكد على أن هناك اعترافاً إجماعياً بالآثار الصادرة للسجن وخاصة

(1) Declaration Principles of the American correctional association. PXIX.

(٢) عبد الله عبد الغني ، أثر السجن في سلوك النزير ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ٢٠٠٠م ، ص ١٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

إذا كان الحكم بالحبس طويل المدة⁽¹⁾ «ولا يشكل» السجن مشكلة عويصة بالنسبة لعيوبه وأضراره التي يلحقها بالنزول وأسرته وحالته الصحية والعقلية والنفسية فحسب وكذلك بالنسبة لدوره في خلق المزيد من المجرمين والعائدين للجريمة بل إن السجن يعتبر مشكلة بالنسبة للاقتصاد في المجتمع الكبير فهو يشكل بنداً مهدرًا من بنود الإنفاق في ميزانية المجتمع والدولة فالسجن المنتج أمراً غير معروف كثيراً أو على الأقل نظام غير مطبق في معظم بلدان العالم .

لقد دفعت العيوب غير المحدودة لعقوبة السجن إلى البحث عن «بديل» لهذه العقوبة .

ورغم المحاولات المتعددة لم يتم التوصل لبديل لعقوبة السجن ، ولا ينتظر أن يوجد مثل هذا البديل . وفي نفس الوقت فإنه لا يمكن إنكار العيوب والإخطار الناجمة عن هذه العقوبة والمرتبطة بها . ومن ثم فلا زالت عقوبة السجن تشكل مشكلة في جميع المجتمعات البشرية . بل ومشكلة عويصة مما يوجب قيام علم خاص بها إعمالاً لمبدأ أن العلم يجب أن يبدأ من واقع احتياجات الناس . إن مشكلة السجن ما زالت تطرح أسئلة لا أجوبة لها تتعلق بالكيفية التي يمكن أن تؤدي بها عقوبة السجن أهدافها . وبالبحث عن أسباب عود السجناء ، وبالكيفية التي يمكن بها حماية النزول الجديد من اكتساب صفات إجرامية جديدة داخل السجن . وبالكيفية التي يمكن بها إحالة السجن إلى مجتمع منتج وبالكيفية التي يمكن بها حل المشكلة الجنسية

(1) Panila J Taylor, PSY chiatric, Disorder in London is life sentensed offenders, in psrit J. criminal Vol 26 No (1) January 1986, P73.

بالسجون ... الخ . فهذه الأسئلة بلا إجابة في كافة المجتمعات البشرية رغم المحاولات العديدة للوصول إلى إجابة لها ... وعدم وجود إجابات شافية وكافية لكل هذه التساؤلات^(١) يدعو لقيام علم لبحثها والتخصص فيها . ويساير ذلك ما قاله فورستيه حين قال أن الأسئلة أو التساؤلات التي لا أجوبة لها هي العنصر الجوهرى في تطور المعرفة .

ومما يؤكد ذلك أيضاً ويدعمه ، إن السجن يشكل مجتمعاً يتميز بنظمه الخاصة وثقافته الخاصة وقد نشأت هذه النظم والثقافة على ما أوضحت الدراسات الميدانية العديدة نشأة تلقائية وحيث أن العلوم الإنسانية تهتم أساساً بالنظم التي تظهر تلقائياً خلال الزمن ولا يرتبط وجودها بالفرد من حيث هو فرد . فإن ذلك يعني أن ثمة ضرورة علمية وتطبيقه لقيام علم اجتماع السجون لمتابعة هذا النوع من النظم والتخصص في دراستها .

وهنا فإننا نرى إن ظهور علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية يساير اتجاهها علمياً عاماً في مختلف العلوم . بجانب أنه يساير مطلباً لتطور العلم بشكل عام .

«فلقد بدأت العلوم الإنسانية بوجه عام وكل من علم الاجتماع والاثروبولوجيا وعلم الإدارة وعلم النفس بوجه خاص تميل إلى التخصص الدقيق والضييق» . فالغالبية العظمى من الباحثين في علم الاجتماع والاثروبولوجيا مثلاً يرتبط اسمه الآن بنظرية محددة أو بدراسة مجتمع

(١) راجع مؤلفاتنا التالية ، مجتمع السجن في سجن النساء ، أثر السجن في سلوك النزير ، وراجع أيضاً نجيب الكيلاني : المجتمع المريض .

محلي محدد أو جماعة معينة^(١) ولهذا فلقد تعددت فروع علم الاجتماع إلى الحد الذي تصور البعض أن كلاً من تلك الفروع كفيل بدراسة الشريحة الاجتماعية الواقعة في نطاق عمله ، على ما يقول أحد الباحثين^(٢) .

والحقيقة أن الاتجاه إلى التخصص وظهور التخصصات الدقيقة في مختلف فروع المعرفة لم يعد اتجاهاً قاصراً على علم بعينه . بل لقد امتد إلى مختلف فروع المعرفة . ويرتبط ذلك بالتطور النظري والتطبيقي في مختلف هذه الفروع . بحيث أصبح من الصعب على باحث بعينه أن يلم إلماماً كافياً بكافة النظريات والتجارب والدراسات في تخصص من التخصصات العلمية الرئيسية .

وفي مجال علم الاجتماع وجدنا فروعاً علمية عديدة ظهرت كلها لتتخصص في دراسة جانب محدود من جوانب الحياة الاجتماعية . فظهر علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الجنائي وعلم اجتماع العقابي بل إن هذا الاتجاه نحو التخصص الضيق أخذ يزداد وضوحاً ، ولم يعد السوسيولوجي بذلك مجرد متخصص في علم الاجتماع فحسب ولكنه أصبح متخصصاً في فرع محدد بالذات مثل سوسيولوجيا العائلة أو سوسيولوجيا الرأي العام ، أو سوسيولوجيا المعرفة أو العلاقات السلالية^(٣) ... وما إلى ذلك . ولعل سائل هنا يسأل هل لا يغطي علم اجتماع العقاب مجال علم اجتماع السجون

(١) أحمد أبو زيد : الإنسان والمجتمع والثقافة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٣) السيد شتا ، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ .

الذي كرسنا له هذا البحث . والإجابة بالطبع بالنفي - وهذا ما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً .

إن ظهور وتخصيص علم اجتماع السجون والمنشآت العقابية يساير مطلباً هاماً هو تطوير المعرفة العلمية أو التطوير العلمي الواجب إنجازه والاهتمام بسبل تحقيقه (فالتطور العلمي مطلب مشروع بل أنه وسيله التقدم الحقيقي ، في كافة مجالات الحياة . وأحد المداخل المشروعة للتطور العلمي يتمثل في مد مظلة العلم إلى موضوعات جديدة ، ووقائع جديدة ، وأخذ ملاحظات جديدة كانت مهملة من جانب المتخصصين فذلك هو المسعى الحاسم في التطور العلمي ، وإذا كان هذا مطلباً عاماً لتطوير المعرفة فإنه مطلب أكثر إلحاحاً في مجال العلوم الإنسانية ، حيث أهتم العلماء دائماً بتطوير المعرفة العلمية المرتبطة بالعلوم الطبيعية وقد أدى ذلك إلى أن العلوم البشرية تكاد تكون في طور الولادة^(١) . ولعل ذلك هو الذي دفع فوراстиيه إلى إطلاق الدعوة للاهتمام بمد مظلة العلم إلى آفاق ومجالات جديدة . حيث يقول «إنه يكفي لذلك أن تكون الواقعة الجديدة مرتبطة حقاً بوقائع موجودة بالفعل» ، غريبة عن الموضوع وفاعلة في غيرها ومرتبطة بوقائع أخرى كانت معتبرة غريبة عنها ، و من أمثلة ذلك إدخال (التقدم التقني) - الذي ظل علماء الاقتصاد لفترة طويلة يعتبرونه غريباً عنهم إلى علم الاقتصاد^(٢) . كما دعي الباحثين . في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية - وكذلك في كل حقل علمي آخر .

(٢) أحمد أبو زيد ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٣) جان فوراستييه ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

للتنقيب والكشف عن الوقائع الجديدة خاصة تلك الوقائع التي سماها بيارماسيه «الوقائع المهيمنة» أي الوقائع التي تولد عدد كبيراً من الوقائع الأخرى . أو التي تكون فاعله في عدد كبير من الأحداث ويوضح فورستيه أن الظواهر والحقائق والوقائع التي يمكن أن تكون موضع الملاحظة العلمية كثيرة التنوع ويشير إلى ذلك بقوله . أن النتائج الحالية للعلم تنتظم حول مفهوم الظاهرة . والظاهرة في المعنى الخاص . هي مجموعة من الحقائق الملحوظة ، كشفت عنها الملاحظات ، ترتبط بينها بعلاقات محددة وتكون وظيفة العلم عندئذ هي التحقيق من الوقائع المترابطة فيما بينها . وتحديد الظواهر ووصفها . وهذه الظواهر شديدة التنوع والكثرة ويمكن أن تكون أشياء مختلفة وعلى الباحثين محاولة حصر الظواهر ذات القابلية الكافية للملاحظة والمقارنة ودراسة علاقاتها بغيرها ذلك أن المعرفة العلمية غير محدودة المنتهى والسعة والتنوع^(١) . ذلك إننا يجب أن نفهم من كلمة علم ذلك المفهوم الواسع الذي يشمل جميع الظواهر التي يمكن أن تقع تحت الحواس بحيث يشمل سلوك الإنسان كما يشمل ظواهر الطبيعة الجامدة^(٢) .

أضف إلى ذلك كله أن قيام علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية . يتفق مع وضعية علم الاجتماع والنظرة المعاصرة إليه . وهي النظرة التي عبر عنها هوبهاوس وشيلسكي

فإذا كان هوبهاوس قد رأى أن علم الاجتماع يعد جزءاً أو فرعاً مكماً للعلوم الاجتماعية الأخرى . فإن شيلسكي يرى أن علم الاجتماع قد أخذ

(١) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

على عاتقه مهمة القيام ببحث ما تبقى من العلوم الاجتماعية الأخرى التي ضيقت مجال بحثها ، فالاقتصاد لا يهتم إلا بالمتغيرات التي يمكن معالجتها رياضياً كما ضاق مجال البحث الفلسفي وغدا مقتصراً على مناقشة القضايا التصورية المنطقية «والحقيقة إن المتابع للعلم وأوضاع العلوم في العالم العربي ليعجب أشد العجب من حصر العلماء لاهتمامهم في المجالات الأكاديمية والنظرية البحتة فلا يجد من أهتم بعلم الاجتماع السجون ، ولا يجد من أهتم أو كتب في إدارة السجون أو في اقتصاديات السجون . ولا يجد توجيهاً للدارسين للدكتوراه ، أو الماجستير من جانب مشرفيهم لمثل هذه الموضوعات رغم أهميتها القصوى . فدول العالم العربي لن تتقدم لمجرد ترديد النظريات العامة في التخصصات العلمية . تلك النظريات التي تتلقاها من الغرب والمشتقة من ثقافات ومجتمعات خاصة مختلفة عن واقعنا الاجتماعي والسياسي والثقافي .

وهذا ما يفعله علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية ومما هو جدير بالذكر أن هذا ما يجب أن نفعله أيضاً حتى مع دور الأحداث التي ثبت أن لها نفس العيوب تقريباً . حيث أن الإيداع بهذه الدور يجعل المجتمع المحلي يرى الفتى على أنه مجرم . كما أن الحدث نفسه يشعر بالرعب في عيون الآخرين الذين يرونه على أنه مجرم .

ولعل هذا هو الذي جعلنا نختار اسم «علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية» لهذا العلم .

أهداف البحث :

- ١- التعريف بعلم اجتماع السجون وعلاقة هذا العلم بالعلوم الأخرى .
- ٢- تحديد مدى توافر الشروط والمتطلبات العلمية اللازمة لقيام علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية .
- ٣- تحديد المدخل ومجالات البحث في علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية .
- ٤- تحديد المنهج الأمثل الذي يجب أن يستخدمه علم اجتماع السجون في دراسته .

تساؤلات البحث :

- ١- إلى أي حد تتوافر الشروط والمتطلبات في مجتمع السجن ليصبح موضوعاً لعلم متخصص في دراسته .
 - ٢- ما العلوم التي ترتبط بها علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية .
 - ٣- ما مجالات البحث في علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية .
 - ٤- ما المنهج الملائم لدراسات وبحوث علم اجتماع السجون .
- ١ - التعريف بعلم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية :

هذا العلم هو فرع من فروع علم الاجتماع يتخصص في دراسة «مجتمع السجن» والظواهر والنظم المرتبطة بهذا المجتمع . ويطبق الأطر والنظريات التفسيرية الخاصة بعلم الاجتماع في تفسيره لهذه الظواهر كما يستخدم مناهج البحث والتكنيكات والأدوات البحثية الخاصة بعلم الاجتماع العام في دراسة هذه الظواهر والنظم والعلاقات التي يتميز بها هذا المجتمع .

وهي الظواهر والنظم والعلاقات التي تقوم على نفس الأسس وتحتكم إلى ذات المعايير في جميع سجون العالم أو على الأقل تتشابه في ذلك إلى حد كبير يجعل من السجون في العالم مجرد أماكن متباعدة تنتمي إلى ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وتتشابه في بيئاتها الجغرافية والسياسية .

فإن كان البعض قد قال إن «العلوم الإنسانية تهتم بالنظم التي تظهر تلقائياً خلال الزمن والتي لا يرتبط وجودها وبقاؤها بالفرد من حيث هو فرد^(١) . فإن علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية يعالج في الواقع نظاماً عامة وسائدة ومتماثلة في جميع سجون العالم . حيث تتشابه في سجون العالم المختلفة النظم الاقتصادية ، والنظم السياسية . ونظام بناء القوة ، وانشاق العلاقات الاجتماعية . كما تتميز سجون العالم بثقافة ذات طبيعة خاصة ، ونظم معيارية وقيمية خاصة . بل ولغة خاصة . وطرق متميزة للتنشئة ... الخ .

وهذه النظم والثقافات نشأت كلها تلقائياً وكنوع من الاستجابة لبيئة السجن ذات الطبيعة الخاصة ، المتميزة . وهي طبيعة تماثل فيها السجون في دول العلم كله وتتشابه فيها النظم والثقافات وعمليات الضبط وغيرها في جميع السجون في مختلف دول العالم . ويشير لينكولن فراي في دراسة أجراها عن تأثير البناء التنظيمي للنزلاء على الأهداف الإصلاحية للإدارة في السجون إلى ذلك بقوله : «لقد قيل إن التنظيمات ، الاجتماعية غير

(١) أحمد أبو زيد توتيز (فرديناند) المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادي والثلاثون العدد الثاني ، مايو ١٩٩٤ م ، ص ٨ .

الرسمية للنزلاء تظهر كنوع من الاستجابة للإحباط الناجم عن فقدان الحرية . وإنها نوع من التكيف للقواعد ونظم الضبط التي يخضع لها النزلاء ، وهي استجابة لمتطلبات البقاء ، وطبقا لوجهة النظر هذه . فإن النزلاء قد دفعوا إلى الوضع الذي كان من الضروري أن يظهر فيه مثل هذا التنظيم الاجتماعي لكي يخفف عليهم من وطأة اثر الإحباط والخزي والشعور بالتدني الذي يحدثه الإيداع بالسجن ، ولمواجهة ما قد يصيب بعضهم من عدوانية متزايدة جراء الإيداع بالسجن^(١) .

٢ - علاقة علم السجون والمؤسسات الإصلاحية بالعلوم الأخرى:

من الأفكار الرائجة في علم النفس تلك الفكرة القائلة أننا بقدر ما يكون النشاط الذي نقوم به طبيعيا ، وعاديا ، ومألوفا ، بقدر ما نتأخر عن الشعور بما تتطلبه ممارسته ، وبالمسلّمات المرتبطة به ، والنظرية التي يتضمنها ، وبالمناهج الملائمة واللازمة للمعرفة الموضوعية والعلمية به . وفي هذا المجال ليس هناك نشاط نألفه أكثر من النشاط الاجتماعي وهذا هو الذي جعل الاهتمام بالحياة الاجتماعية هي إحدى الحقائق الراهنة التي اتخذ العقل البشري حيالها بصعوبة بالغة . موقف المفكر ولا عجب إذا كان هذا العقل لم يجعل منها حتى اليوم موضوع بحث علمي دقيق^(٢) .

وإذا كان النص السابق يشير بوضوح إلى تأخر ظهور العلوم الاجتماعية

(١) عبد الله عبد الغني غانم ، أثر السجن في سلوك النزلاء ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .
(٢) N . B . Atton F.V. smith & KJ Heskin and P.A. Banister : Psychological correlates of Long- term imprisonments in Brit criminol, Vol 16 No (1) January 1976, P 44 .

- وخاصة علم الاجتماع - فإننا نستطيع أن نبادر بالقول أن ذلك نفسه قد كان أحد أسباب تأخر علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية ومع ذلك فثمة معالجات علمية عديدة تناولت بعض جزئيات هذا العلم . فهناك عدد كبير من المحاولات التي تناولت عمليات التأهيل مثلاً . وهناك معالجات محدودة جداً تناولت مجتمع السجن وهناك معالجات تناولت التدريب بالسجون وهكذا . ولكن لا يوجد أي محاولة عربية أو حتى غير عربية - على حد علم الباحث - ل طرح التأصيل العلمي أو طرح علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية ، وإذا كان وجود معالجات ومحاولات علمية لمعالجة جزئيات متناثرة ، تنتمي لمجال مشترك تعتبر عادة مقدمة لظهور علم يتضمن تجميع هذه الجزئيات والعناصر . بحيث وجدنا يثلا بورنوف E.Burnouf يدعو في فرنسا إلى قيام علم الأديان من خلال «دعوته لقيام علم يجمع العناصر التي مازالت مبعثرة والتي قد ندعوها للمرة الأولى باسم علوم الأديان»^(١) . فإن الباحث يجد نفس الظروف تحيط بالمعالجات المتناثرة والعديدة عن السجون وهو ما يدعو إلى طلب بل محاولة تأصيل علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية .

وفي إيجاز يلائم ظروف البحث . نقول إن علم اجتماع السجون يرتبط بعدد من العلوم المختلفة .

(١) ارمان كوفيليه ، مرجع سابق ، ص ١١ .

١ - علم الاجتماع:

أولها بالطبع هو علم الاجتماع العام . الذي يتخذ من أطره التفسيرية ونظرياته منطلقا في دراسته . بجانب أنه يفيد من طرقه المنهجية جزئياً وذلك في الحصول على بعض البيانات الكمية التي تفيد في تكميم الحقائق الكيفية التي يتوصل إليها الباحث في مجتمع السجن .

٢ - الأنثولوجيا :

أما ثاني العلوم التي يرتبط بها علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية فهو علم الأنثولوجيا . ويفيد علم إجتماع السجون والمؤسسات العقابية من الأنثولوجيا من زاويتين أساسيتين أو لاهما استخدام المدخل البنائي في دراسة مجتمع السجن ، وثانيهما (منهجية) حيث يعتقد الباحث أن الطريقة الأنثولوجية هي الطريقة الوحيدة الملائمة منهجيا لدراسة مجتمع السجن وهو الموضوع الأساسي في علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية (وسيتناول الباحث هذه النقطة ببعض التفاصيل في جزء لاحق).

٣ - علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية وعلم الإدارة :

ويرتبط علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية بعلم الإدارة بروابط وثيقة . فالسجن تنظيم إداري رسمي . يتأثر أداءه بطبيعة القيادة وديناميكية العلاقة بين الرئيس والمرؤوس والسلوك الإداري داخل التنظيم ، وتنظيم العمل ... وغير ذلك من المتغيرات التي توجد داخل مجتمع السجن . وتوضح الدراسات المبدئية أن القواعد الإدارية الرسمية التي تحكم العمل ، السجن تلعب دورا لا يمكن إنكاره . وإن كان هذا الدور سلبي أو إيجابيا . وهذا ما يمكن تناوله في بحث آخر بجانب ذلك فإن إدارة السجن

تتأثر في أدائها لدورها بثقافة السجن وبموقف المجتمع وفلسفته من عقوبة الإيداع بالسجن وغير ذلك . كما أن ثمة مواقف يصبح للقرار الإداري بالسجن دوره البالغ الأهمية كما في حالة مواجهة الشغب . والتمرد . . وغير ذلك .

كما أنه من الثابت-وفق معطيات الدراسات الميدانية-أن التنظيم غير الرسمي بالسجن يلعب دوراً بالغ الأهمية في الإدارة والأداء الإداري بالسجن . حيث يحتفظ القياديون من النزلاء بالجانب الأهم في التأثير على النزلاء وانقيادهم لعمليات الضبط الرسمي . ولذلك فإن القيادات الرسمية من ضباط وحراس . . الخ بالسجن ليس لهم الدور الأهم في ضبط سلوك النزلاء، وتعتمد قدرة إدارة السجن على ضبط سلوك النزلاء على العلاقة بين التنظيم الرسمي وقيادات النزلاء أنفسهم^(١) .

٤ - علم الاقتصاد وعلم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية :

يرتبط علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية بعلم آخر هو علم الاقتصاد . فثمة تكلفة باهظة تتكلفتها ميزانية الدولة للسجون وذلك في جميع دول العالم . وتزايدت هذه التكلفة عاماً بعد آخر . وتشكل بنود الإنفاق وميزانية السجن مبحثاً اقتصادياً هاماً في علم السجون . بجانب أن ثمة اتجاهات عالمياً الآن ظهر في كثير من دول العالم الغربي وهو اتجاه تمثل في إدخال المشروعات الخاصة - مشروعات القطاع الخاص - إلى مجال السجون . وظهرت السجون الصناعية في الولايات المتحدة . بحيث أصبحت السجون

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

مشروعات اقتصادية⁽¹⁾ وهذا الاتجاه يقيم علاقة واضحة بين علم الاقتصاد وعلم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية . وإن كان عالمنا العربي لم يبدأ بعد في التفكير في مثل هذا المجال .

٥ - علم النفس وعلم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية :

علم النفس هو أحد العلوم الهامة التي ترتبط بعلم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية . فاختبار نفسي يجرى على السجين عند قدومه إلى السجن ، ويعتبر جزءاً هاماً في تصنيفه وتسكينه وتحديد برنامج تأهيله . بجانب أن السجون ترتبط بظهور أمراض نفسية وعقلية خاصة في حالة الأحكام الطويلة . ويعتبر المرض النفسي معياراً هاماً في تفسير سلوك النزلاء داخل السجن . واستجابتهم للحياة به وما يلحق بهم من عوارض ويرتبط السجن في التراث بعلاقات [حققتها الكثيرون في بحوث ميدانية] بنوع من الإحباط والجنون وصدمة الإيداع . بل وصدمة الإفراج عن النزير . كل هذا يقيم علاقة وثيقة بين علم النفس وعلم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية . وكم نحن في حاجة ماسة لتحديد الكيفية التي يسهم بها علم النفس في ترشيد عقوبة السجن وزيادة فعاليتها .

٦ - علاقة علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية بعلم تقويم المذنبين :

من المعروف أن العلوم الاجتماعية هي تلك العلوم التي تركز على السلوك الإنساني والتفاعل بين الناس والجماعات المختلفة . وتقليدياً تتضمن العلوم الاجتماعية علم الأنثروبولوجيا ، علم الاقتصاد وعلم السياسة ، وعلم النفس ثم علم الاجتماع في حين أن العدالة الاجتماعية

(1) Amitai Etzioni : modern organization _ foundation of modern sociology series, Prentic-Holl inc, englewood cliffs, new jersy, 1984, P 62.

[التي اعتبر البعض علم التقويم والإصلاح Correction جزء أساسيا منها] قد اعتبر علما تطبيقيا ويعرف ريتشارسنار وولفرد علم تقويم المذنبين باعتباره علما تطبيقيا كما يلي :

- مصطلح التطبيقي Applied يشير إلى الارتباط أو العلاقة القوية بين الدراسة النظرية والتطبيقات العملية من خلال احتراف العمل في مجال العدالة الجنائية . ولكن العدالة الجنائية تتداخل في مجالات كثيرة من العلوم الاجتماعية . إن العدالة الجنائية توجه اهتماما كبيرا للسلوك الإنساني والتفاعل بين الناس في جماعاتهم الاجتماعية المختلفة . وبينما تركز العلوم الاجتماعية دائما على السلوك الإجرامي .

- كما في حالة دراسة السلوك الشاذ في مجال علم النفس - فلقد كانت الطرق العلمية المستخدمة في دراسات العدالة الجنائية هي السمة المميزة للمدارس المختلفة في مجال العدالة الجنائية . فاستخدم لومبروزو طريقة علمية في دراسة المجرم .

إن الطريقة العلمية أو الأسلوب العلمي Scientific Method هي أسلوب موضوعي ، منطقي ، وهو طريقة منتظمة systematic لتحليل الوقائع ابتكرت لتسمح أو لتساعد على تجميع المعارف الصحيحة . والطريقة العلمية هي الطريقة الوحيدة للمعرفة العلمية وتستخدم هذه المعرفة بعد ذلك في صياغة علم السياسات الإصلاحية أو التقويمية للمذنبين . وتمدنا الأساليب أو المنهج العلمي بوسائل اختبار صحة أفكارنا عن العالم . وتسمى محاولات تطبيق أو استخدام المنهج العلمي في مجال محدود بالبحث التطبيقي . ومحاولة اختبار صحة الأفكار والأساليب المطبقة في مجال التقويم correction تعرف باسم بحوث الإصلاح أو بحوث التقويم

correction research وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من البحوث في مجال البحوث الاجتماعية .

أولها : ملاحظة الوقائع والأحداث .

ثانيا : دراسات تاريخية .

ثالثاً : بحوث تجريبية .

- في مجال النوع الأول يقوم الباحث بملاحظة السلوك والأحداث على الطبيعة او في الواقع الذي يقوم الباحث بدراسته . ويقوم بالوصف الموضوعي لما يجده .

- بينما في النوع الثاني يقوم الباحث ببحث السجلات ويصف الحوادث والوقائع التي وقعت في الماضي ، حيث يجمع البيانات بطريقة منتظمة ثم يحللها ويفسرها .

- أما المدخل المنهجي الثالث فيستخدم التجريب Experiment ، والباحث الذي يستخدم المدخل التجريبي يخطط ويضبط الظاهرة أو الظروف المحيطة بها . ثم يلاحظ هذه الظاهرة ، ثم يحلل النتائج .

وهذه الأنواع الثلاثة من البحوث تستخدم في مجال علم التقويم والإصلاح . ولكن ملاحظة الدافع ، والدراسة التاريخية أكثر انتشاراً أو استخداماً من المنهج التجريبي في هذا المجال .

إن بحوث التقويم أو الإصلاح سواء كانت تجربها وكالات التقويم ، أو الأقسام الحكومية ، أو الباحثين المستقلين . أو أساتذة الجامعات تهتم أساساً بموضوع العود⁽¹⁾ .

(1) Shaheen Borna, Free enterprise Goes to prison, in Brit _ J. Criminol
Vol 26. October 1986, No 4, P321.

هذا هو التعريف بعلم التقويم أو الإصلاح والمناهج المستخدمة فيه وكيفية استخدامها . قمت بترجمتها حرفياً عن مؤلف يعتبر من المؤلفات الهامة في هذا الموضوع وهو كتاب مدرسي Test book يدرس لطلاب بعض الجامعات الأمريكية . والحقيقة أنني كنت أتوقع أن أجد مباحث علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية متضمنة فيه كلية . ولكن مراجعة الكتاب ومراجعة تعريف هذا العلم علم التقويم أو الإصلاح أوضحت أن مجتمع السجن لا يعالج بالمنظور الاجتماعي في هذا العلم . فرغم أن الكتاب قد غطى موضوعات عديدة مثل أهداف التقويم وارتباط عمليات التقويم بالنظام السياسي ونظام العدالة الجنائية كما ناقش جوانب مختلفة من جوانب التقويم والإصلاح مثل السجون والسجون المحلية من منظور تاريخي . وتناول نظام العدالة الجنائية وحقوق النزلاء وتطور النظام الإصلاحي والمراقبة ، والإفراج تحت شرط ، وبرامج مساعدة الضحايا ... رغم ذلك كله فقد تركزت كل هذه المعالجات على ما يدور في الولايات المتحدة بشأن كل هذه الموضوعات فلم يكن الهدف من المعالجة أو الكتاب ككل الوصول إلى علم للتقويم . وتوضيح الأسس العلمية في هذا العلم . بل أن المؤلفين لم يتناولوا مجتمع السجن ولم يتناولوا الكتاب نظم السجن وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين النزلاء وبناء القوة بينهم وطريقة حياتهم وثقافة السجن ... الخ . وحتى عندما تناول بعض موضوعات مثل التنشئة بالسجن لم يتناولها باعتبارها جزءاً من كل بل تناولها باعتبارها أمراً منفصلاً موضوعاً معلقاً بالهواء مجرد ملاحظات مستقلة من بحوث أخرى .

لقد تناول بعض جزئيات من السجون وهي قليلة جداً . ولم يحط بمجتمع السجن كمجتمع . ولكنه عالج بعض شذرات ناظراً إليها كجزر منفصلة ، وليست متفاعلة . وهذا هو الفرق الجوهرى بين علم تقويم المذنبين

أو إصلاحهم ، وعلم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية . بجانب ذلك ثمة فرق جوهري وأساسي في المنهج المستخدم في الدراسة فبينما نحن نرى أن الطريقة الاثنوبولوجية هي الطريقة الأمثل في دراسة مجتمع السجن فإن علم تقويم النزلاء لم يشر إلى أسلوب الدراسة . وأن كان قد أشار إلى المنهج بشكل عام . ولكن لم يشر كيف يمكن جمع البيانات التي يعتمد عليها .

ومع ذلك فثمة علاقة واضحة بين علم إجماع السجون وعلم تقويم النزلاء . فعلم اجتماع السجون يهتم بمجتمع السجن فقط وما يدور من إحداث ووقائع في إطار كلي شمولي في حين يركز علم تقويم النزلاء . مرور الكرام على عدد كبير جدا من القضايا ، السجن إحداها . أننا نرى أن علم تقويم النزلاء . يجب أن يعتمد في تصميم واختيار خطط الإصلاح على معطيات علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية الذي يجب أن ينظر إليه باعتباره رافدا يمدده بحقائق عن السجن يصعب أن يصل إليها علم تقويم النزلاء بحكم مناهجه من ناحية وطريقة تناوله للسجون من ناحية أخرى . وبحكم الجزئية الثانوية التي تحتلها السجون في قائمة مباحث الضخمة والضحمة جداً .

إننا نرى في علم تقويم وإصلاح النزلاء علما تجميعيا ليس له منهجه الخاص ولا مدخله العلمي المميز له ، وإنما يستفيد من معطيات العلوم الاجتماعية الأخرى في تجميع الحقائق المتعلقة بالموضوعات العديدة التي يعالجها . ولذا فإننا نرى في علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية الأساس الذي يمكن ان يمد هذا العلم الجمعي ببيانات ومعلومات وحقائق عن عالم السجون الذي يشكل البحث الرئيس لعلم إجماع السجون والمؤسسات الإصلاحية .

ويود الباحث أن يلفت الانتباه إلى أنه من الحقائق الثابتة - على ما يقول - اندريسكي - أن الناس كانوا دائماً يقفون موقفاً عدائياً من كل العلوم في أول عهدها⁽¹⁾. ولذلك لن نفاجأ إذا ما وجدنا من يعارض قيام هذا العلم - علم اجتماع السجون .

ثانياً : توافر الشروط والأسس العلمية اللازمة لقيام علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية

من المعروف أن هناك شروطاً وأسساً علمية يجب توافرها في الظاهرة أو الأحداث والوقائع التي تتخذ موضوعاً للعلم . وقد أوضح مسح التراث إن العلماء قد قالوا بوجوب أن يتوافر في ما يصلح أن يكون موضوعاً للعلم والدراسة العلمية من ظواهر ووقائع وحقائق عدداً من الخصائص يعتبر توافرها شرطاً لقيام « العلم » وهذه الخصائص هي :

- ١ - اضطراد الظاهرة أو الحقيقة أز الحدث .
- ٢ - حسية الظاهرة وتداولها .
- ٣ - قيام علاقات وظيفية بين الظواهر .
- ٤ - وبجانب هذه الشروط فهناك شرط نراه مدعماً لقيام « علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية » ونعني به شرط استقلالية موضوع العلم أي استقلالية العلم بموضوع خاص به .

(1) Richard W. Snare & Bruce L woford, correction, W.M.C. brown, publisher, dubuque Law, 1985, p.25.

ونتساءل الآن عن مدى توافر هذه الشروط في مجال أو موضوع البحث في علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية وناقش ذلك على النحو التالي :

١ - أطراد الظاهرة وتوافرها في مجال البحث في علم السجون والمؤسسات العقابية

يعتبر اضطراد الظاهرة شرطاً من الشروط الأساسية اللازم توافرها في الظاهرة لتصبح موضوعاً للبحث العلمي . ويشير اضطراد الظاهرة إلى استمرار وقوع الظاهرة أو الوقائع موضوع البحث . حيث أن شرط اضطراد الظاهرة هو الذي يجعل من الممكن إخضاعها للمنهج العلمي القائم على الملاحظة والفهم ومن ثم التنبؤ بها . والتحكم فيها وهذه هي أهداف العلم الأساسية . وقد سبق أن أشرنا أن الظاهرة التي تكون موضوعاً للعلم ليست قاصرة على وقائع أو أحداث محددة . وإنما مجموعة من الحقائق كشفت عنها الملاحظة ، مرتبطة فيما بينها بعلاقات محددة حيث ينطلق الباحث من الحقائق التي كانت موضوعاً لملاحظاته ، والتي يحددها الباحث كموضوع لبحثه تحديداً تعسفاً أو لأسباب معينة - ثم يضيف الباحث إليها تدريجياً كل الحقائق الأخرى ، وكل العناصر الأخرى التي تكشف التجارب أنها مرتبطة بها حيث أن مسعى العلم الجوهري هو التحقق من الوقائع المترابطة وتحديد الظواهر ووصفها وانطلاقاً من ذلك فقد أوضحنا أن الظواهر التي تكون موضوعاً ملائماً للعلم متنوعة بحسب تخصص الباحث فالجسم النقي في الكيمياء هو الظاهرة ، والكهرباء ظاهرة ، والجاذبية ظاهرة ، وهكذا . فهناك من الظواهر بقدر ما هنالك من موضوعات دراسة . فالظواهر إذن يمكن أن تكون أشياء مختلفة اختلاف الحشرة والمرض والمجموعة الشمسية وتطور

شعب نشيط من أمة ما^(١). وهدف العلم هو ارتياد الواقع بأنواعه المختلفة فدراسة حصاه أو دراسة ميلاد أسرة أو النش في الأثر الوحيد الباقي من حياة أسلاف ماتوا تلك هي مساعي العلم.

انطلاقاً من رؤيتنا هذه للظاهرة . الملائمة كموضوع للعلم وعلى اعتبار أنها مجموعة من الحقائق تكشف عنها الملاحظة ، مرتبطة فيما بينها بعلاقات محددة ، وأعمال المسعى العلم الممثل في ارتياد الواقع ، وانضاج الفرضية ، ومراقبة الفرضية والانتفاع بها أو ما أشار إليه البعض بالوصف والتفسير والتحليل والتنبؤ والتحكم انطلاقاً من هذا كله نرى «السجن» ونرى ضرورة قيام علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية . وذلك لدراسة الظواهر الاجتماعية المرتبطة «بالسجن» وذلك انطلاقاً من أن الظاهرة الاجتماعية كما يعرفها عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم هي كل أسلوب للسلوك يعم في المجتمع والتي توجد في نفس الوقت بذاتها مستقلة عن مظاهرها الفردية^(٢). وعلى أساس أنه يجب على علم الاجتماع محاولة التعريف بالظواهر الاجتماعية وتصنيفها والبحث عن أسباب اختلافها على ما يقول إميل دوركايم^(٣) ، وأيضا فهم العلاقات الاجتماعية البشرية - وعلماً بأن ما نعنيه بالعلاقات الاجتماعية البشرية بصفة أساسية هو ما نشير إليه في الغالب

(١) أحمد اللهيب ، السجون ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ١٩٨٣ م ، ص ٤٠٦ .

(2) Harry Bagg, Reparation and Justice for tuvenils, in Brit J. criminol vol 25 No 7. July 1985, P. 278.

(٣) جان فوراستيه ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

بطريقة ارتباط الناس ببعضهم بما يحويه ذلك من أوضاع وأدوار ونظم واتساق اجتماعية- ودراسة السلوك البشري وصوره المتميزة في سياقها الاجتماعي والثقافي إن مجتمع السجن يشكل سياقاً اجتماعياً وثقافياً وجغرافياً واقتصادياً خاصاً يتميز بأنماط سلوكية خاصة ومتميزة عن المجتمع الكبير ، وفي نفس الوقت تتشابه هذه الأنماط السلوكية في جميع سجون العالم ، كما تسوده أنماط من العلاقات الاجتماعية والنظم المجتمعية المتفاعلة والمتساندة والمتميزة بالمقارنة بما يسود المجتمع الذي يوجد به السجن . وهي نظم تتميز في نفس الوقت بالتماثل والتشابه على مستوى سجون العالم المختلفة- وهذا ما سنتناوله فيما بعد- ومن جانب آخر فإن السجون تتميز بالعمومية ، فهي جزء من النظام العقابي الذي يتسم بالعمومية^(١) على مستوى المجتمع البشري المعاصر كله . بل أن السجون الآن هي الشكل الأساسي للعقاب في جميع المجتمعات البشرية . ويكفل ذلك اطراد الظواهر الاجتماعية بالسجون كافة واستمرارها وتواترها . خاصة وإن «السجن مجتمع محافظ لا يقبل التغيير^(٢) وكل من يدخل السجن يمر بمرحلة نشئة اجتماعية بالسجن ويصبح جزءاً من هذا المجتمع ونظمه ، وتتشابه السجون في مختلف المجتمعات البشرية من حيث كونها مجتمعات محلية لها ذات الصفات والسمات والخصائص ويعيش بها أناس بينهم الكثير من أوجه التشابه ، ويفرض نظام السجن عليهم ذات الثقافة وذات النظم الاجتماعية ، ومن هنا يتعجب الباحث من عدم ظهور علم اجتماع خاص

(١) السيد شتا : المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية ، مؤسسة شباب الجامعة ، إسكندرية ١٩٨٢م ، ص ٣٧٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

بالسجون والمؤسسات العقابية حتى الآن . خاصة وأن رواد علم الاجتماع قد أكدوا دائماً على مفهوم النموذجية في علم الاجتماع حين أوضحوا أن موضوع علم الاجتماع ليس هو الحاضر أو الحالي . بل هو « النموذجي » كما يقول سيمانند .

فبمقدار ارتفاع علم الاجتماع عن الأحداث المفردة بمقدار ذلك الارتفاع يستطيع أن يشكل « نماذج » مثل سائر العلوم وقد قال دوركايم في ذلك (لقد أبان علماء الاجتماع أن بعض المؤسسات الأخلاقية والشرعية وبعض المعتقدات الدينية ، كانت واحدة في كل مكان ظهرت فيه أوضاع اجتماعية واحدة . فقد شوهدت عادات متشابهة ، حتى في تفاصيلها ، في بلدان بعيدة جداً عن بعضها البعض ، ولم يكن بينها أي اتصال^(١) . وهذا ما أكدته الدراسات الميدانية التي أجريت على السجون في بلاد متباعدة من العالم . فقد كشفت الدراسات العديدة التي أجريت في سجون عديدة في بلدان مختلفة من العالم عن قيام نظام للقيم يتميز بأنه نظام محافظ وعادة ما يأخذ هذا النظام القيمي شكل (المدونة) أو مجموعة القوانين المنظمة للسلوك Code . وتتضمن هذه القوانين مجموعة من المعايير الملزمة كموجهات لسلوك النزير في علاقاته مع زملائه من النزلاء أو علاقته مع الإدارة ، وثمة قبول اجتماعي من النزلاء لاستخدام جزاءات صارمة تصل إلى استخدام العنف في حق من لم يلتزم بهذه المعايير في سلوكه من النزلاء^(٢) .

(١) نبيل السمالوطي ، علم اجتماع العقاب ، الجزء الأول ، دار الشروق ، جدة ١٩٨٣ م ، ص ٣٧٦ .

(1) Gresham sykes l.Messinger, The Inmate social code and It_s function., in johanston and Leonard & wolfgang ;: The sociology of punishment and correction, John willy and sons, New York, 1967, P 118.

ومن رأينا أن ذلك كله يجعل من السجن المكان المثالي للتعرف على العوامل التي تؤثر في السلوك الإنساني وتداخل وتفاعل هذه العوامل ودراسة العلاقات الاجتماعية. حيث أن العوامل التي تؤثر في النظم والعلاقات الاجتماعية والسلوك الإنساني داخل السجن محدودة ببيئة محددة، ونظم معينة، وعوامل يمكن حصرها بدقة وذلك يعالج خللاً منهجياً أشار إليه الباحثون في الظواهر الاجتماعية كثيراً باعتبارها نقطة ضعف تواجه الباحثين الاجتماعيين. وأعني بذلك الخلل ما أشار إليه هؤلاء الباحثون حين قالوا: إن سلوك الإنسان محصلة للعديد من العوامل المعقدة والمتشابكة والمتداخلة - التي يصعب بالطبع حصرها من ثم يشكل ذلك عائقاً أمام دقة البحث في السلوك الإنساني والظواهر الاجتماعية بينما يختلف الحال بالنسبة للظواهر الطبيعية التي تحددها عوامل أكثر وضوحاً وأكثر تحديداً وأكثر بساطة وأقل تعقيداً^(١).

وبجانب أن مجتمع السجن يشكل من وجهة نظرنا إطاراً محدوداً يمكن من متابعة التعرف على الكثير عن الظواهر الاجتماعية - غير السوية - على الأقل فثمة تساؤلات علمية هامة يطرحها التشابه في النظم والانساق والمعايير ومكونات الثقافة المختلفة في سجون العالم المتباعدة والمتنوعة بحكم أماكنها إلى ثقافات مختلفة. ولعل أهم تساؤل يمكن طرحه الآن هو البحث عن الإجابة التي تفسر هذا التماثل. فهل هذا التماثل في النظم الاجتماعية بالسجون وثقافتها يرجع إلى الحاجات والبيئات المتماثلة تعمل على ظهور نظم وثقافات متماثلة؟

(١) محمد عماد الدين إسماعيل، مرجع سابق، ص ٤٧.

٢ - حسية الظاهرة وتداولها :

تعتبر حسية الظاهرة شرطاً أساسياً في الظواهر التي يمكن أن تكون موضوعاً للعلم ومعطيات الحس التي تكون موضوعاً للعلم يشترط فيها عدة شروط :

١- أن تأتي المعرفة بالظاهرة عن طريق الحس أو الحواس فالتصورات الميتافيزيقية والأساطير والخرافات غير الممكن ملاحظتها لا تشكل موضوعاً للعلم

٢- أن تكون قابلة للتداول بمعنى أن المعرفة التي تتوفر لشخص ما بشأن هذه الظاهرة يمكن أن تنتقل لغيره من الأفراد أو أن يحصلوا عليها بالملاحظة . فالمعرفة أو الخبرة التي تقتصر على فرد واحد ولا يمكن انتقالها بالحواس إلى الآخرين ليست موضوعاً ملائماً للبحث العلمي أو « العلم » .

٣- إن تشكل الظاهرة واقعاً محسوساً يمكن ارتياده والقيام باستقصاء منهجي مرتبط بمركز الحواس أي القيام بتحريرات منظمة ومقابلات ومراقبة وتسجيل المشاهدات التي يمكن للإنسان أن يستخلصها من حواسه .

ويوضح مسح التراث أن شرط حسية الظاهرة يشكل واقعاً محسوساً بالنسبة للسجون حيث تشكل السجون واقعاً متاحاً لأي باحث . وتتفاعل فيها أنماط سلوكية ونظم وعلاقات اجتماعية يمكن رصدها ودراستها ومتابعتها باستخدام الملاحظة بالمشاركة . . بجانب أن الخبرات والمعارف التي ترتبط بنظام السجن يتم تناقلها بين الباحثين ويمكن تطويرها بالانتقال من المتاح منها إلى مزيد من البحوث التي ترتاد واقع السجون ومجتمعاتها المتميزة . والسجون بوضعها هذا تشكل مجالاً للبحث الاجتماعي

التجريبي . وغير التجريبي . ولكن رغم توافر كل هذه الظروف فثمة ندرة في البحوث والدراسات التي تناولت السجون واستخدمت المدخل العلمي ، فرغم أن السجن يشكل واقعاً متاحاً يمكن للباحثين ارتياده بالاستقصاء ، المنهجي وإجراء التحريات العلمية المنظمة والمقابلات والقيام بتسجيل المشاهدات فلا يجد القارئ في التراث العربي سوى خمس دراسات اجتماعية واثربولوجية عن السجن . كما أن الأكاديميات والمراكز التي يتم تخصيص مقررات بها عن « السجن » تغرق في استعراض وتدريس البناء التنظيمي الرسمي والقانوني للسجن . متجاهلة أن السجن مجتمع كامل لا يمكن فهمه بالتركيز على مجرد هذا البناء الرسمي .

إن حسية الظواهر التي توجد بالسجن تتمثل في أمور مشاهدة وسلوكيات يسهل رصدها وتتمثل في أبسط الظواهر الممثلة في الرفقة والصدقة ، والبيع والشراء والتبادل والنقود والعنف والصراع . وتنتهي بشكل ملموس في العلاقات التي تنظم السجناء وتشكل جماعاتهم الداخلية ، بل أن مواقف المجتمع من المفرج عنهم تعتبر ظواهر ملموسة في المجتمع من السهل أيضاً ملاحظتها خارج السجن بمتابعة هؤلاء النزلاء الذين تلاحقهم وصمة الإيداع بالسجن « تلك الوصمة التي تلتصق الانحراف بالشخص وتلاحقه لأسباب أو دعاوى أخرى لا تقتصر فقط على سلوكه الشخصي⁽¹⁾ .

(1) Wallace J. Gingerich & Ronald A. Feldman, A. Behaviorol approach toward the Lobeling of antisocial behavior, in American sociological review, Vol. 46 August, 1988, P 121.

٣ - قيام علاقات وظيفية بين الظواهر السائدة بالسجن :

أن العلم يفترض قيام علاقات وظيفية بين الظواهر التي يتخذها موضوعاً لدراسته ، وأهم ما يميز العلم كنشاط إنساني أنه يهدف إلى كشف العلاقات التي تقوم بين الظواهر المختلفة وهذا هو المحقق « للفهم » باعتباره هدفاً أساسياً للعلم . ومن هنا فإن الظاهرة التي ليس لها علاقة بأي ظاهرة أخرى لا تعتبر موضوعاً ملائماً للعلم . وعلى ذلك فإن افتراض وجود علاقة أو ارتباط بين الظاهرة ومجموعة من الظواهر الأخرى تشكل الخاصة الرئيسة والأساسية التي تجعل الظاهرة موضوعاً للبحث العلمي ، وتجعل تفسيرها أمراً ممكناً .

ويتوافر مثل هذا الشرط في علم الاجتماع بشكل عام حيث يشير عدد كبير من الباحثين إلى قيام علاقات وظيفية رسمية بين الظواهر الاجتماعية بشكل عام . وهنا يقول المؤرخ هوزر « ترتبط الأشياء في الحياة الاجتماعية ، بعضها ببعض ، إذ يوجد في وقت ما . وعند شعب ما ، بين المؤسسات الخاصة ، والاقتصادية والشرعية ، والسياسية ، إلخ . لهذا الشعب تضامن وثيق والتغيرات التي تطرأ على هذه الجوانب المختلفة تجري مترافقة في الزمن ، وهي عند الأنواع الاجتماعية مثلها عن الأنواع الحيوانية^(١) .

ويتأكد هذا المعنى بصورة تامة فيما يقول أوجست كونت في كتابه . الأشكال الأولية للحياة الدينية حيث يقول : « إن الأحداث الاجتماعية في نظر العالم الاجتماعي ، كما هي في نظر المؤرخ ، تنبع من نظامها

(١) أرمان كوفيليه ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

الاجتماعي ، ولا يمكننا أن نفهمها حينما نفصلها من هذا النظام ، كما أسهب موس في شرح المفهوم ذاته وقد خلص إلى القول «لا يمكننا أن نفهم شيئاً من الحياة الاجتماعية إلا بحسب علاقته مع الكل»^(١).

وإذا كانت قضية العلاقات الوظيفية شرطاً قائماً بالفعل في علم الاجتماع ، فإن العلاقات الوظيفية بين الظواهر المتضمنة في مجتمع السجن تبدو أشد وضوحاً وأكثر تحديداً فالبحوث الميدانية التي أجريت على السجن في عدد كبير من بلدان العالم كشفت أن السجن «مجتمع» يتضمن نظاماً متفاعلة ومتساندة وترتبط هذه النظم بثقافة محددة تظهر كنوع من الاستجابة للنظم السائدة بالسجن وترتبط بهذه النظم علاقات واضحة وتتنظم سلوكيات نزلاء السجون في إيقاعات ترتبط بالنظم الاقتصادية والسياسية والإدارية بالسجن بجانب ذلك فإن النظم السائد بالسجن سواء كانت نظاماً رسمية أو نظاماً غير رسمية تتأثر بشكل مباشر بكثير من الأحداث والوقائع والنظم التي تحدث في المجتمع الكبير - الدولة - التي يوجد بها السجن كما أن الوظيفة الأساسية المستهدفة من الإيداع بالسجن تتحدد في ضوء علاقتها بالنظم الرسمية وغير الرسمية الموجودة بالسجن ، وقد أشار الكثيرون إلى أن الحياة بالسجن وما يطرأ عليها من تغير يحدث في اتساق وتناغم مع اتجاهات الحياة في المجتمع^(٢).

وعليه فإننا نؤكد على توافر شرط قيام علاقات وظيفية بين الظواهر والأحداث والوقائع محل الدراسة في السجن . توافراً واضحاً تماماً بل إن

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(2) Don C. Gibbons, Society, crime, and criminal careers, Prenticholl, Inc, Englewood cliffs, New Jersey, 1973, P.482.

ذلك أشد وضوحاً في مجتمع السجن عنه في أي مكان أو مجال بحثي آخر . وسنعود لمناقشة هذا الموضوع بتفصيل أكبر من جزء لاحق في هذا البحث .

٤ - شرط الاستقلالية :

لقد رأى الباحث إضافة شرط استقلالية موضوع الدراسة ونعني بها ألا يكون موضوع الدراسة جزءاً من علم آخر ينافس في دراسة ذات الظواهر ويمكن أن يغطي ذات الاهتمامات فكل علم يجب أن يستقل بمجال بحثي خاص به وهذه النقطة أشار إليها ابن خلدون أول من كتب حقاً عن علم الاجتماع حيث قال وهو يتحدث عن علم العمران «وكأن هذا علم مستقل بنفسه ، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب النزعة ، عزيز الفائدة ، أعثر عليه البحث وأدى إليه الغرض وليس من علم الخطابة ولا من علم السياسة فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفنين» اللذين ربما يشبهانه ، وكأنه علم مستنبط النشأة ، ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة ، ما أدري الغفلتهم عن ذلك - وليس الظن بهم - أو لعلمهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا^(١) .

ولقد مسحنا التراث المتاح فلم نجد مؤلفاً واحداً يتناول أو حتى يشير إلى علم اجتماع السجن والمؤسسات العقابية أو يحاول أن يؤصل هذا العلم

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، كتاب الشعب ، القاهرة ، (د-ت) ، ص ٣٥ .

ولعل سائلاً أن يسأل ألا يغطي علم اجتماع العقاب أو علم الإجرام موضوع علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية؟

الحقيقة الواضحة تماماً أن علم اجتماع العقاب لا يتناول أصلاً موضوع مجتمع السجن ولا يتناول الظواهر المرتبطة به لا من قريب ولا من بعيد بل أن علم اجتماع العقاب وهو علم حديث نسبياً وعدد الذين اهتموا به لا يزال قليلاً. يتناول موضوع العقوبة والعقاب فيتناول أسباب تنوع رد الفعل العقابي الاجتماعي إزاء الانحراف وارتباط تنوع رد الفعل باختلاف المعتقدات والثقافات والمستويات الحضارية والتكنولوجية والظروف البيئية والبناء القانوني داخل المجتمعات ثم يتناولون الاتجاهات المتصارعة في دراسة علم اجتماع العقاب كالاتجاهات الوظيفية، والمادية التاريخية، كما يتناولون قضايا مثل مفهوم العقاب وأهداف العقاب وأساليب تطبيقه ووظائفه في الحياة الاجتماعية ونظريات الدفاع الاجتماعي^(١).

وحتى لا يتبادر إلى الذهن أن علم اجتماع العقاب له علاقة بالسجن والظواهر المرتبطة به فإن هذا العلم عند ما يتناول أساليب تطبيق العقاب [وهو الموضوع الذي يتضمن السجن ضمناً على الأقل] يتناول قضايا مثل عقوبة الإعدام، عقوبات التعذيب البدني من عقوبة النفي والإبعاد، عقوبة الحبس، عقوبة الاحتقار الاجتماعي، العقوبات المالية، عقوبة الرد أو التعويض أي أنه يركز على العقوبات وليس على السجن وحتى عندما يتناول الحبس فإنه لا يتناوله من حيث ارتباطه بالسجن بل إنه يتحدث عن تاريخ

(٢) نبيل السمالوطي، علم اجتماع العقاب، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢م، ص

الحبس واستخدامه كعقوبة في بلدان العالم لا أكثر دون أدنى نظر إلى
سوسيولوجيا السجن نفسه .

ولا يختلف الحال بالنسبة لعلم الإجرام فمسح التراث بوجه عام
والعربي بوجه خاص يوضح أن علم الإجرام لا يتطرق إلى موضوع «مجتمع
السجن» إطلاقاً ومرجع ذلك أن علم الإجرام نفسه وبحكم تعريفه الذى
اتفق عليه أغلب علماء هذا العلم لا يتضمن تناول مجتمع السجن ، ذلك
أن أغلب التعريفات التى يقول بها العلماء تتفق على جوهر واحد ، وهو أن
علم الإجرام هو العلم الذى يدرس ظاهرة الإجرام دراسة علمية^(١) .

ولعل سائلاً يتساءل أيضاً عن عدم وجود كتابات تستهدف إقامة علم
اجتماع السجن والمؤسسات العقابية حتى الآن رغم ظهور عدد كبير من
الفروع المتخصصة فى علم الاجتماع .

ولكن هذا التساؤل سيجد إجابة شافية فى أمور عده فحداثة علم
الاجتماع لها دور هنا فرغم أن ابن خلدون هو رائد علم الاجتماع الحقيقي
قد كتب مقدمته منذ قرابة سبعمائة سنة^(٢) . إلا أن ما قدمه لم يجد صدق
فى العالم العربي حتى تسربت كتاباته هذه فى مؤلفات الغرب وكتاباتهم
ليظهر علم الاجتماع منذ قرابة ٣٠٠ سنة فقط وهذه مدة قليلة بالفعل تفسر
عدم ظهور تخصص اجتماعي يتناول مجتمع السجن والمؤسسات العقابية
حتى الآن .

(١) محمد زكى أبو عامر ، دراسة فى علم الأجرام والعقاب ، الدار الجامعية للطباعة
والنشر ، إسكندرية (د-ت) ، ص ١٩ .

(٢) عبد الله عبد الغني غانم . . الرواد المسلمون ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٠م ،
ص ١٤٩ .

بجانب ذلك فثمة صعوبة منهجية مؤكدة في دراسة مجتمع السجن نعتقد أنها أسهمت كثيراً في الإحجام عن الإسهام في هذا التخصص وسنشير إلى هذه الصعوبة في جزء لاحق .

ويشير ابن خلدون إلى سبب آخر - رغم أنه كان يوضح رأيه في عدم ظهور علم للعمران قبل ظهور المقدمة - إلا أننا نعتقد أنه يصلح كسبب لعدم ظهور علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية أيضاً إذ يرجع ابن خلدون عدم ظهور علم العمران قبل مقدمته وعدم اهتمام الحكماء بالكتابة في هذا العلم إلى أنهم قد يكونون قد لاحظوا العناية بالثمرات وهذا (يقصد علم العمران) إنما ثمرته في الأخبار فقط ، كما رأيت وأن كانت مسائل في ذاتها وفي اختصاصها شريفة ، لكن ثمرته تصحيح الأخبار وهي ضعيفة فلهذا هجره^(١) ونحن نعتقد أن عدم توجه علماء الاجتماع لإقامة فرع متخصص في دراسة السجون والمؤسسات الإصلاحية يرجع لاهتمامهم بالقضايا الاجتماعية التي اعتقدوا أنها أهم وأكبر مثل الاقتصاد .

وإذا كنا قد أشرنا الآن إلى أن علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية يستقل بموضوعه ومجال بحثه استقلالاً تاماً لا ينازعه فيه فرع آخر من فروع العلم ولم يسبقه لتغطية هذا المجال البحثي علم آخر .

فإن هذه الاستقلالية ذاتها مدعاة لقيام علم خاص يختص بدراسة موضوعاته وظواهره ويشير إلى هذه الحقيقة ابن خلدون في مقدمته وهو يشير إلى العلاقة بين استقلال موضوع علم العمران وضرورة قيام هذا العلم بقوله :

(١) ابن خلدون، المقدمة . . ص ٣٧ .

وإذا كانت كل حقيقة متعلقة طبيعية يصلح أن يبحث عما يعرض لها من العوارض لذاتها وجب أن يكون باعتبار كل مفهوم وحقيقة علم من العلوم يخصه^(١) والحقيقة أن مسح التراث قد اثبت استقلالية هذا العلم بموضوع لا يشاركه فيه حتى العلم الذي أشير إليه بمسمى علم التقويم الإصلاحي Correction وهو العلم الذي يتضمن أساساً عمليات العقاب وإدارة العقاب فقد عُرف علم الإصلاحي أو التقويم هذا على النحو التالي :

يختص علم الإصلاحي أو علم التقويم Correction بإدارة العقاب ولا يقتصر التقويم أو التصحيح على كونه مجرد مصطلح مهذب لمفهوم العقاب بل أنه يركز أيضاً على كثير من الأنشطة بدءاً من سجن المذنبين إلى مساعدة النزلاء المفرج عنه أو النزلاء السابقين في الحصول على العمل أو التعليم في المجتمع بعد الإفراج ثم إلى تقديم المساعدة إلى ضحايا الجريمة وعموماً فإننا يمكن أن نقول أن مفهوم التصحيح أو التقويم Correction يشير إلى :

الجهود المنتظمة التي يوجهها المجتمع لمعاقبة المذنبين ولحماية المصالح العامة من اعتداءات المجرمين وتغيير سلوك المذنبين وتعويض ضحايا الجريمة .

إذن كأن هذا المفهوم (مفهوم التصحيح يتضمن أربعة أنشطة أساسية هي «العقاب والحماية ، والتغيير والتعويض) وهذه الأعمال أو الأنشطة تعكس المدى الكامل للأنشطة التي يتضمنها التصحيح Correction^(٢) .

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٣٦ .

(2) Richard W. snarr & Bruce I welford, introduction to corrections, W.M.C. brown publisher, Dubuque, Iowa, 1985, P(4).

وتوضح متابعة الموضوعات التي يناقشها علم الإصلاح والتقويم هذا انه علم يعالج موضوعاته الأربعة من وجهة النظر الرسمية منطلقاً بما يجب أن يتبع أو ما يجب أن يكون من إجراءات لإتمام الأنشطة الأربعة التي يتضمنها هذا العلم وهو بذلك يشير إلى مجتمع السجن كأنه أمر معطى دون أدني معالجة لهذا المجتمع أو دراسة لبنائه الاجتماعي وما يسوده من علاقات ونظم وسلوكيات وثقافة ... الخ أنه يركز على ما يجب أن يتبع لمنع تهريب السلع إلى داخل السجن مثلاً أو منع تهريب نقود أو أطعمة أو منع هروب النزلاء والإجراءات الواجب اتخاذها لإتمام ذلك ثم عمليات تصنيف النزلاء بالسجن ونظام المكافآت والعمل في السجن والرعاية الطبية والصحية بالسجن وأنشطة وقت الفراغ وما إلى ذلك من موضوعات وهي موضوعات أقرب لموضوع التأهيل وتنصرف عادة للأنشطة الرسمية التي تؤدي بالسجون من جانب الإدارة وعندما يعالج هذا العلم موضوعات مثل الجنسية المثلية بالسجون مثلاً أو العنف في السجن فإنه يعالجها مقتطعة من سياقها ولا يوضح أسبابها الكامنة في مجتمع السجن نفسه ولا يفسرها بل ينظر إليها باعتبارها أموراً تحدث بالسجون عادة . . وبالطبع يختلف ذلك تماماً عن تناول علم اجتماع السجون للظواهر والنظم والثقافة السائدة بالسجن ، حيث يراها ناجمة عن بنية محددة ونظم للعلاقات سائدة تميز سجون العالم ومن ثم فهي موضع للمقارنة وإمكان الوصول إلى تفسيرات ونظريات وقوانين . ان علم اجتماع السجون يتناول هذه الظواهر تناولاً علمياً مستخدماً المنهج العلمي في دراستها وتحليلها ولا يكتفي بمجرد الإشارة إليها على ما يحدث في التقارير الصحفية التي لا تختلف كثيراً عما نجده فيما يسمى بعلم الإصلاح والتقويم ، الذي لا يزيد عن كونه مجرد تجميع لكل ما كتب عن السجون والرعاية اللاحقة وتعويض الضحايا وتغيير

سلوك النزلاء وهى موضوعات شديدة التباعد بالطبع عن بعضها البعض ويصعب الجمع بينها فى معالجة علمية واحدة على عكس الحال فى علم الاجتماع السجون والمؤسسات العقابية .

وثمة وجه هام آخر لمفهوم الاستقلالية هنا حيث يشكل هذا الوجه للاستقلالية شرطاً أساسياً من شروط أو معايير العلم نفسه ونعنى به إستقلالية الظروف التى تفسر بها الظاهرة محل البحث عن هذه الظاهرة ذاتها إذ يجب أن تكون العوامل أو الظروف التى نبحت عنها لتفسير ظاهرة ما مستقلة عن هذه الظاهرة حيث أن ذلك هو الذى يساعدنا على تحقيق أهداف هذا العلم الأخرى الممثلة فى التنبؤ والضبط ، أما إذا كانت هذه المتغيرات تمثل ناحية أخرى أو صفة أخرى فى الظاهرة فإن ذلك فى ذاته لن يفيدنا فى فهم الظاهرة^(١) ورغم أن هذا مطلب منهجي إلا أننا فضلنا أن نشير هنا إلى أن ذلك متوافر تماماً فى دراسات مجال علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية ، فمجتمع السجن تتفاعل فيه عوامل مختلفة عديدة ذات إنتماءات متباعدة تسهم جميعها فى صياغة ما به من ظواهر ونظم وعلاقات فالنظام الاقتصادي مثلاً داخل السجن يتأثر بالمستوى الأسرى الذى يتتمى إليه النزيل والوضع التعليمي والمهني للنزيل وبطبيعة النظام الإداري داخل السجن وبنوع جريمة النزيل وهكذا ... وكل هذه عوامل مستقلة عن مكونات النظام الاقتصادي المعروفة وكذلك الحال بالنسبة لسلوك النزيل داخل السجن ولنمط العلاقات الاجتماعية السائد داخل السجن ... الخ .

(١) محمد عماد الدين اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

ثالثاً: المدخل ومجالات البحث في علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية:

أ - مجالات البحث :

أن مجال دراسات وبحوث هذا العلم هو «مجتمع السجن» وأن الظواهر الاجتماعية موضوع الدراسة هي مجموعات السلوك النمطية والمتكررة والدائمة التي ترتبط بهذا المجتمع ونزلائه باعتبار أن السلوك عبارة عن النشاط الذي يصدر عن الإنسان كنتيجة لعلاقته بظروف بيئية معينة والذي يتمثل بالتالي في محاولاته المتكررة للتعديل والتغيير في ضوء هذه الظروف حتى يتناسب مع مقتضيات حياته داخل السجن والسلوك بحكم هذا التعريف لا يخرج عن كونه ظاهرة اجتماعية قابلة للملاحظة^(١) والتفسير وباعتبار أن «المجتمع هو النمط المتغير للعلاقات الاجتماعية وأن المجتمع لا يوجد إلا حيثما تسلك الكائنات الاجتماعية فيما بينها سلوكاً يعينه إدراك كل منهما للآخر . ونحن نطلق على العلاقات التي تحدد بهذه الكيفية الاسم العريض» العلاقات الاجتماعية بأنواعها (المختلفة اقتصادية ، سياسية . . . الخ) شخصية وغير شخصية ، عدائية أو ودية^(٢) .

إذن موضوع الدراسة أو الظواهر التي تنصب عليها الدراسة في علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية يتمثل في دراسة وتفسير الظواهر والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بمجتمع السجن بمعنى أن مجال البحث

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(٢) د.م. ماكيفر ، تشارلس بيج : المجتمع الجزء الأول ، ترجمة على حمد عيسى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٧٤م ، ص ١٧ .

الأساسي سينصب على التناول العلمي لما يوجد داخل السجن من ظواهر وعلاقات إجتماعية ووقائع وأحداث وتحليل وتفسير هذه الظواهر والعلاقات والأحداث بما يقتضيه ذلك من متابعة العوامل المؤثرة فيها والمرتبطة بها سواء داخل مجتمع السجن أو خارجه حيث كثيراً ما تشكل الظواهر التي توجد داخل مجتمع السجن بظروف مجتمعية توجد خارج هذا المجتمع وقد تستدعي المتابعة العلمية الصحيحة لتفسير ما يقع داخل السجن من ظواهر وعلاقات مد مظلة الدراسة إلى خارج هذا المجتمع في متابعة للعوامل التي لعبت دوراً في تشكيل أو في التأثير على الظواهر الموجودة داخل السجن ولكن مثل هذا المطلوب يجب أن يكون محدوداً ومتصلاً مباشرة ببحث تأثير العوامل الخارجية على ما يدور داخل مجتمع السجن فحسب ، حيث أن موضوع علم إجتماع السجن والمؤسسات الإصلاحية هو مجتمع السجن فقط وما به من ظواهر وعلاقات ونظم .

ويمكن القول أن علم اجتماع السجن يعالج عدداً من الموضوعات التي لا يعالجها غيره . ونورد فيما يلي أهم القضايا وموضوعات البحث في هذا العلم :

السجون والمؤسسات الإصلاحية (منظور تاريخي) :

١ - تاريخ عقوبة السجن في الحضارات المختلفة «تطور مفهوم السجن عبر التاريخ» .

٢ - الرواد في دراسات السجن والمؤسسات الإصلاحية .

٣ - عقوبة السجن بين الرفض والتأييد .

٤ - المداخل العلمية في دراسة السجن والمؤسسات العقابية :

- المدخل البنائي في دراسة السجون والمؤسسات الإصلاحية (مجتمع السجن).
- المدخل الثقافي في دراسة السجن والمؤسسات الإصلاحية (ثقافة السجن).
- المدخل التقويمي في دراسات السجون (علم تقويم المذنبين).
- ٥- أساليب المعاملة العقابية في مجتمع السجن
 - العمل العقابي .
 - التهذيب .
 - التعليم .
 - التأديب والمكافأة .
- ٦- إدارة السجون والمؤسسات الإصلاحية بين النظرية والتطبيق .
- ٧- اقتصاديات السجون .
- ٨- سجون النساء .
- ٩- التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي في السجون والمؤسسات العقابية .
- ١٠- مجتمع العنف ... «العنف في السجون والمؤسسات العقابية» .
- ١١- المشكلة الجنسية في مجتمع السجن .
- ١٢- الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم .
- ١٣- الخدمة الاجتماعية بالسجون .
- ١٤- السجون الخاصة .
- ١٦- السجن والمجتمع المحلي .

١٧ - نظريات تفسير السلوك بمجتمع السجن - نظرية الإذعان ، التفسير الاقتصادي . . إلخ .

١٨ - بدائل السجون والمؤسسات العقابية .

١٩ - قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين .

ب - المدخل في دراسة علم اجتماع السجن :

إن أفضل المدخل العلمية من وجهة نظرنا لتناول مجتمع السجن وما يرتبط به من قضايا ومباحث في دراسات علم اجتماع السجن والمؤسسات الإصلاحية هو دراسة هذا المجتمع وما يرتبط به من ظواهر ونظم باعتباره «جماعة محلية» مع استخدام مدخل البناء الاجتماعي في دراسة نظم هذا المجتمع في تساندها وتكاملها وفي تفسير ما يرتبط به من وقائع ونظم وعلاقات وظواهر .

ونتابع فيما يلي رؤيتنا هذه بتناول النقاط التالية : -

١ - جماعة النزلاء كجماعة محلية:

نحن نوافق مع ماكيفر وييدج في رؤيتهما للسجن على أنه جماعة محلية وذلك حين أجاب على التساؤل القائل « هل يمكن أن نطلق على دير للراهبات أو على سجن مثلاً اسم جماعة محلية بالمعنى الذي اصطلاحنا عليه ؟ ثم أجاب بالإيجاب بعد أن أوضح أن كثيراً من الناس يظنون على هذه الجهات بأن يرفعوها إلى مكانة الجماعة المحلية^(١) .

(١) ماكيفر ، وييدج ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

ولكن ما هو المعنى الاصطلاحي للجماعة المحلية الذى قال به ماكيفر وييدج والذى نرى فيه صدى كبيراً لنظرية تونيز عن الجماعة المحلية ولم نره نحن منطبقاً على السجن؟؟ .

– تعريف الجماعة المحلية وخصائصها وانطباقها على السجن:

الجماعة المحلية اصطلاح يطلق فى الوقت الحاضر على جماعة من الناس سواء كانت هذه الجماعة صغيرة أو كبيرة تعمر مكاناً ويشترك أفرادها لا فى هذه المصلحة او تلك بل فى الأحوال الأساسية للحياة المشتركة والسمة المميزة هى أن كل علاقات الفرد الاجتماعية يمكن أن توجد فى داخلها ، وثمة نقاط هامة يجب إبرازها هنا منها :

إن الجماعة المحلية لا تحتاج لأن تكون مستقلة بذاتها تماماً فالجماعات المحلية الحديثة اقل إستكفاءً بذاتها وتقوم الجماعات الحديثة على التبادل الاقتصادي من جهة وعلى الارتباط السياسي المتبادل من جهة أخرى .

وثمة أسس محدودة تميز الجماعة المحلية وهذه الأسس هي :

١ - إنها تشغل دائرة مكانية - أى أن الجماعة المحلية تشغل دائماً مساحة من الأرض وتتعزز فيها العلاقة بين الترابط الاجتماعي والمنطقة الجغرافية التى تشغلها .

٢ - عاطفة الجماعة المحلية . رغم أن الدائرة المكانية شرط ضروري لقيام الجماعة المحلية فإنها وحدها لا تؤدى إلى خلق الجماعة المحلية فالجماعة المحلية مجال للحياة المشتركة ولا بد أن تقترن الحياة المشتركة بإدراك من يحيونها - بانتمائهم للجماعة - أى إدراكهم أنهم يشاركون غيرهم فى

طريقة الحياة كما يشاركونهم فى الأرض التى يعيشون عليها وهذا ما يسمى بعاطفة الجماعة^(١). التى ترتبط بعلاقات اجتماعية محددة.

وما نعينه بالعلاقات الاجتماعية البشرية بصفة أساسية هو ما نشير إليه فى الغالب الأعم بطريقة إرتباط الناس بعضهم ببعض وما يحويه هذا الارتباط من أوضاع وأدوار ونظم وانساق اجتماعية^(٢).

هذه هى إذن الجماعة المحلية وهذه هى خصائصها وإذا كان ما كيفر وييدج فى كتابهما قد أقرأ أن السجن يعتبر جماعة محلية فإن الباحث يوافقهما تماماً لأنطباق شروط وخصائص الجماعة المحلية على جماعة النزلاء بالسجن بشكل خاص وهى الجماعة التى تلعب الدور الرئيسى فى تشكيل العلاقات وتحديد النظم وأدوارها بمجتمع السجن ورغم أن مجتمع السجن (كمجتمع) يضم هذه الجماعة المستهدفة أصلاً بالدراسة فى مجتمع السجن فالنزلاء يشكلون جماعة محلية بالمعنى الحرفى للكلمة ذلك النزلاء يشغلون دائرة مكانيه- أى مساحة من الأرض- وهذه المساحة وطريقة تنظيمها ترتبط بشكل كبير بالبناء الاجتماعى وطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل هذه الجماعة وبالثقافة السائدة فالحيز المكاني وطبيعة توزع النزلاء على هذا الحيز ترتبط كثيراً بطبيعة البناء الاجتماعى السائد فى السجن وبطبيعة المراكز والمكانات الاجتماعية للنزلاء^(٣).

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤- ٢٩ .

(٢) السيد شتا ، المنهج العلمى للعلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ .

(٣) راجع كتابنا بمجتمع السجن ، الفصل الخاص بالعلاقات الاجتماعية ، وراجع الفصل بذات العنوان فى كتابنا سجن النساء .

وشرط شغل الجماعة المحلية لحيز مكاني بالنسبة لمجتمع السجن مرتبط بشغل إجباري لهذا الحيز بحكم أن النزلاء مودعون بأحكام قضائية بما يضمن شغل هذا الحيز المكاني في جماعة النزلاء بصفة دائمة حتى وأن كان يحدث بين الحين والحين إبدال لبعض عناصر هذه الجماعة إلا أن الجماعة مستمرة في شغل هذا المكان ومجبرة على عدم تخطي هذا الحيز المكاني والخروج عنه .

وكذلك الحال بالنسبة لشرط عاطفة الجماعة المحلية إذا يتوافر هذا الشرط بالنسبة لنزلاء السجون فإذا كان هذا الشرط يتطلب أن تكون الجماعة المحلية مجال للحياة المشتركة وأن تقترب هذه الحياة المشتركة بإدراك من يحيونها بانتمائهم للجماعة أى بإدراكهم أنهم يشاركون غيرهم في طريقة الحياة كما يشاركونهم في الأرض التي يعيشون عليها فإن عاطفة الجماعة المحلية تتجلى بأوضح معانيها في مجتمع السجن بشكل يفوق وضوحها في أى صورة أخرى من صور الجماعات المحلية ذلك الجماعة المحلية بالسجن هي مجال إجباري مشترك لحياة النزلاء ، كما أن إدراك الانتماء للجماعة بالسجن يفرض إجبارياً ويمكن توضيح ذلك بالإشارة إلى ما يسمى اصطلاحاً بمجتمع السجن وما يسمى اصطلاحاً «بثقافة السجن» في تراث دراسات علم الإجرام وعلم الاجتماع وأنثروبولوجيا الجريمة وحيث أننا سنتناول لاحقاً - بقليل من التفصيل - مصطلح مجتمع السجن فإننا نكتفي الآن بالقول أن مصطلح مجتمع السجن يدل في ذاته على أن الجماعة المحلية بالسجن هي مجال للحياة المشتركة بين النزلاء ذلك أن هذا المصطلح يشير إلى ما أثبتته الدراسات الميدانية العديدة فقد أثبتت الدراسات أن للسجن بناءً اجتماعياً خاصاً ومتميزاً تماماً حيث تبين أن السجن عبارة عن بناء فيزيقي يحتل موضعاً جغرافياً محدوداً ، يعيش فيه مجموعة من

الناس في ظروف خاصة وإجبارية ويستخدمون موارد محدودة ويتكيفون للبدائل المحدودة التي تقدمها لهم بيئة السجن الاجتماعية الخاصة والمتميزة^(١).

إذن فإن جماعة النزلاء تتشارك جميعها بيئة السجن ويتقاسمون نفس الظروف ويتكيفون مع نفس البدائل المحدودة جداً اقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً أنهم يعانون نفس المعاناة ويمرون بذات الأزمة التي تمثلها الحياة بالسجن وليس لهم الخيار في الخروج من هذا السياق ، فالسجن مجتمع محلي مغلق يضع الكثير من الموانع التي تحول دون الحصول على كثير من الممتلكات المالية والطعام والملابس بل والحركة^(٢). وعلى النزلاء مع ذلك أن يتكيفوا للحياة فيه ولذا فإنهم يتفاعلون في أنماط من العلاقات والمبادلات التي تجعل تكيفهم لهذه الحياة ممكناً^(٣) وتوضح الدراسة الميدانية أن جماعات النزلاء Inmate groups تتميز بقدر كبير من التماسك والتكامل الذي تتميز به الجماعة الأولية وتبدي معارضة كبيرة للنظام والإداريين بالسجن^(٤).

أما مصطلح ثقافة السجن فإننا نشير إليه هنا باعتباره دليلاً على توافر شرط الإحساس بالانتماء وادراك النزيل لانتمائه إلى جماعة السجن .

يشير مصطلح الثقافة عند الأنثروبولوجيين إلى أسلوب الحياة الذي يميز مجتمعاً ما عن غيره من المجتمعات وقد أوضحت الدراسات

(١) عبد الله عبد الغني غانم : الرعاية اللاحقة ، منظور مقترح - بحث مقدم إلى مؤتمر المنشآت الإصلاحية والعقابية ، يوليو ١٩٩٨ م ، أبو ظبي ، ص ١٦ .

(2) Richar snarr _ op. Cit P 238.

(3) Lincoln J. Ery : The impact of formal Inmate structure on staff and treatment goal in Brit J. criminol vol 16 No 2 April 1976. P 138.

(4) David Rottman & John R. Kimberly. Op-Cit. P 345.

الانثروبولوجية أن السجن يتميز بأسلوب حياة خاص مختلف عن نظيره في المجتمع المحلي الكبير فقد أوضحت الدراسات الميدانية أن للحياة فى مجتمع السجن نمطاً خاصاً وأن النزلاء قد طوروا ثقافة خاصة تستجيب للظروف التى يعيشونها بحيث تسود السجون عادات وأعراف وقوانين وقيم ومعايير متميزة تماماً عن تلك السائدة فى المجتمع الكبير تأخذ شكل مجموعة مقررة من العادات تحظى بالقبول الضمني فى كل سجن من سجون العالم وتنتقل هذه الثقافة من النزلاء القدامى إلى النزلاء الجدد كنوع من الخبرة اللازمة للتكيف للحياة داخل السجن وأن أولئك الذين ليس لديهم مثل تلك الخبرات الثقافية يتعرضون لكثير من المواقف الصعبة والإستغلال بل ويستحيل عليهم الحياة فى السجن وقد ثبت أن النزلاء يتعرف على ثقافة السجن من خلال عملية محده أسماها المختصون بعملية التنشئة بالسجن .

ويستخدم مصطلح التنشئة فى السجن ليشير إلى مدى إلتزام السجين بطرق السلوك المتبعة فى مجتمع السجن Folkways والعرف والعادات وغيرها من جوانب الثقافة الخاصة بالمؤسسات العقابية وقد سميت هذه العملية بعملية التنشئة الإجتماعية فى السجن لتشير بذلك إلى أن الأثر الذى يحدثه السجن فى النزلاء يماثل أثر عملية التنشئة الإجتماعية فى الطفل حيث أن السجين عندما يودع السجن لأول مرة يتعلم ثقافة السجن بنفس الطريقة التى يتعلم بواسطتها الطفل ثقافة المجتمع وسلوكيات من يكبرونه سناً وعلى ذلك فالنزلاء الجدد كالشخص الذى ينتقل إلى ثقافة جديدة يجب ألا يقتصر على تعلم الطرق الجديدة للسلوك فحسب بل إن عليه أيضاً أن ينسى بعض نماذج سلوكه السابق ويتعلم التنظيم الفنى للمجتمع الجديد ومن ثم فإنه سرعان ما يغير عاداته الشخصية ليتماشى مع أحوال المقيمين معه داخل السجن ويخضع النزلاء الجدد تدريجياً لبعض مؤثرات عامة ، فهو يتقبل

وضعه الضعيف كما أنه سرعان ما يعتاد رؤية اسمه مشاراً إليه برقم ويتعلم معاني لغة السجن وسرعان ما يدرك أن المسجونين هم الذين يتحكمون كثيراً من الأحيان في حياة السجين ثم يبدأ في البحث عن عمل مريح داخل السجن ... ان جميع النزلاء يخضعون لهذه العوامل الشاملة للتنشئة في السجن ... لقد ابتلعهم السجن جميعاً حيث سرعان ما يتعلم بعضهم لعب القمار ويشارك في عمليات السكر والجنس ويكرهون الموظفين في السجن ، كما يكرهون كل من هو خارج السجن وهم لا يعتقدون في ضرورة مساعدة من حولهم بل انهم يحاولون السيطرة على من حولهم ... هذا والهدف العام للتنشئة في السجن هو تعريف جميع النزلاء بثقافة مبسطة تضم الاتجاهات والقوانين والقواعد والقيم التي تتعارض في كثير من الأحوال مع النظم غير الإجرامية ولأنها تحمل المسجونين على إعتبار أنفسهم كأشخاص مختلفين تماماً عن غير المجرمين وقد أكد الباحثون وجود نظام منحرف للقيم وأكدوا أن نظام القيم هذا سائد بين النزلاء ويأخذ شكل القانون ويحدد المعايير الملزمة والمحددة للسلوك الواجب إتباعه مع الزملاء من النزلاء وأيضاً مع الحراس والإداريين بالسجن^(١).

ولا يحتاج عرضنا السابق للتعريف بثقافة السجن إلى إيضاح أنها تعكس ضرورة إحساس النزيل بالانتماء لجماعة النزلاء بل ان النزيل الذي لا يشعر بذلك ويتعرف على سلوك النزلاء واتجاههم وقيمهم وعاداتهم ونظمهم ويشاركهم في ذلك كله ويتصرف بإعتباره عضواً متميماً إلى هذه الثقافة يستحيل عليه الحياة داخل السجن . إذن فإن على السجين أن يتوافق

(١) عبد الله عبد الغني غانم ، سجن النساء ، المكتب الجامعي الحديث .

مع مجتمع «كتب عنه جون هيوارد منذ أكثر من قرنين (٢١٤ عاماً) أن السجن هو مكان تغمض عنه عين المجتمع وتموت فيه قوة القانون وتختفى فيه المخاوف . مكان لا يوجد به شيء أسمه الخجل وتتأجج فيه الشهوات ويتحول فيه المتحجر القلب إلى رعديد وعلى كل شخص فيه أن يحصن نفسه بقدر ما يستطيع في مواجهة المقيمين معه بالسجن ويعمد كل شخص فيه إلى ممارسة كل ما تعرض له شخصياً- عند إيداعه السجن من إيذاء وانتهاك - مع زملائه الآخرين ويحاول كل منهم نيل استحسان أسوأ زملائه عن طريق تقليدهم والتصرف مثلهم ولا يستطيع النزول أن يتجنب الانغماس في هذا المجتمع^(١) ومحاولة عدم الانغماس في مجتمع السجن والالتزام بثقافته . ما هو إلا أمل لا يمكن تحقيقه وهو نوع من التثبيت اليائس بما لا يمكن تحقيقه ينتهي بتدمير ذاكرة النزول عبر سنوات حبسه . هذا التدمير الذي يتزايد عاماً بعد عام . إنها حياة تنبعث مع كل خطاب أو زيارة يتلقاها النزول من الخارج لا تلبث أن تخبو لتنبعث من جديد مع ورود خطاب جديد أو إستقبال زيارة جديدة ولكن هذه الحياة التي ينشطها الاتصال بالخارج ما تلبث أن تتحول إلى تعذيب نفسي وبدني وتصبح أقسى من الموت نفسه ، إنها لا تصبح حياة بل بقاءً شكلياً يعتمد على تعلم ما يحدث بالسجن من أمور عارية من الخجل تحدث يوماً بعد يوم^(٢) ويزيد الأمر سوءاً أن هذا المجتمع خال تماماً من الخوف من القانون في الوقت الذي نعلم أن العنصر الأساسي في أي نظام للضبط الإجتماعي يتمثل في أن السلوك القانوني أو المشروع الثابت

(1) John Haword, state of the prison in England and wals (3ed) worrington vulbam eyers 1784. P12.

(2) Herb Zeigler, The prison and I. Adesperate struggle in the Hardened criminal, Folson prison convicts, millbree, California, 1976, P 124.

والدائم يتولد ويتدعم نتيجة الخوف من تهديد الجزاءات القانونية السلبية^(١) بجانب أن كل شخص يودع السجن يخضع لعملية التنشئة بالسجن بشكل أو بآخر^(٢).

٢ - استخدام المدخل البنائي في دراسة مجتمع السجن

إذا كنا قد رأينا أن أفضل المداخل العلمية في دراسة قضايا علم إجتماع السجن والمؤسسات (التمثلة أساساً في ما اصطلاح على تسميته بمجتمع السجن وما يرتبط به من مباحث) يتمثل في اعتبار هذا المجتمع يشكل جماعة محلية وذكرنا أن المدخل البنائي هو أفضل المداخل العلمية لتناول قضايا هذا العلم ومباحثه .

ذلك أن أحد الاتجاهات الهامة الآن في دراسات السجن اتجاه يرى السجن باعتباره مجتمعاً ويرى أنصار هذا الاتجاه الذي أصبح يشكل مدخلاً متميزاً في دراسة المؤسسات العقابية أن لهذا المجتمع كل مقومات المجتمع المحلي المعروفة وقد تبني ذلك المدخل رواد كبار في علم الإجرام مثل أدوين سذرلاند وكريسي اللذين سلما بأنه لا يمكن تعديل ظاهرة الإجرام في الحالات الفردية إلا إذا عدلت علاقات المجرم بالجماعات الإجتماعية وقد خصصاً فصلاً بعنوان «مجتمع السجن»^(٣) في كتابهما الشهير مبادئ علم الإجرام وتدرس جامعة ميسيسيبي بالولايات المتحدة منهجاً بعنوان مجتمع

(1) Joseph H. Ranking & L.E. Edward wells, The social context of deterrence, in sociology and social Research. October 1982, vol 67. P 22.

(2) Donald clemer : prisonization, in Johnston & others, op. Cit, P 48.

(٣) أدوين سيدر لاند وكريسي ، مبادئ علم الإجرام ، ترجمة محمود السباعي ، حسن المرصفاوي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ م ، ص ٦٤٥ وما بعدها .

السجن Prison Community ، كما خصص نورمان جونستون ، ليونارد سافيتز وولفجانج في كتابهم : «علم اجتماع العقاب» فصلاً بعنوان مجتمع السجن^(١) وقد سبق هؤلاء كليمر Clemmer الذي اصدر كتاباً عام ١٩٤٠م يحمل عنوان «مجتمع السجن» .

وقد اعتنق هذا المدخل عدد كبير من الباحثين بعد ذلك^(٢) فانطلقوا في دراساتهم للسجن بالتركيز على الثقافة الفرعية بالسجن أو البناء الاجتماعي للسجن أو عمليات التنشئة الاجتماعية بمجتمع السجن .

إذن فإنه من المسلم به الآن أن ثمة مدخلاً بالغ الأهمية لدراسة السجن بإعتباره مجتمعاً وهذا المدخل أخذ في التزايد والانتشار بين الباحثين في السجون بشكل متنامياً وطبقاً لهذا المدخل فإن السجن هو البيئة الجغرافية لمجتمع بشري يرتبط الموجودون به بعلاقات ثابتة وراسخة ومتماثلة مع نظيراتها في كل سجن من سجون العالم بغض النظر عن مكانة ونوعية وجنسية نزلائه . وفي هذا المجتمع يشكل النزلاء القاعدة العريضة والمؤثرة في بناء هذا المجتمع ويشاركهم الحضور في المجتمع الحراس والضباط والإداريون والأخصائيون وغيرهم ولقد ظهرت مجموعة من النظم الاجتماعية التلقائية في هذا المجتمع متميزة عن النظم السائدة في المجتمعات الأخرى ولكنها تؤدي نفس ما تؤديه النظم الاجتماعية في المجتمعات

(1) Norman Johnston & Leonard & wolfgang, The sociology of punishment and carrection, op-cit, P.85.

(٢) أنظر هنا دراسة T.M.Sbon تحت عنوان Society of prison 1917 وأنظر Lee Hill browker في دراسة بعنوان prison culture وأنظر أيضاً دراسة Paul Lerman تحت عنوان argot and subculture وأنظر دراسة Clemmer بعنوان Prisonization .

الأخرى أيضا وكان ذلك طبيعياً وذلك لإختلاف طبيعة هذا المجتمع عن غيره ، حيث أن السجن عبارة عن بناء فيزيقي محدود للغاية يحتل موضعاً جغرافياً محدداً يعيش فيه عادة عدد كبير من الأفراد بالقياس إلى مساحته ويستخدم هؤلاء الأفراد موارد محدودة تتيحها لهم بيئة السجن وعليهم أن يتكيفون مع البدائل القليلة والموارد الضئيلة والمكان المحدود الضيق التي يوفرها لهم السجن ... وإزاء هذه الطبيعة الخاصة للسجن فقد ظهرت بعض النظم الإجتماعية بهذا المجتمع بحيث أصبح لمجتمع السجن نظمه الخاصة فظهر نظام إقتصادي خاص ونظام سياسي ونظم للضبط وبناء محدد للقوة كما يتميز هذا المجتمع بنسق خاص للعلاقات الاجتماعية ... وتوضح الدراسات العديدة في مجتمع السجن أن هذه النظم- أى النظم المؤلفة لمجتمع السجن- نظم عالمية وعامة بمعنى أنها توجد في جميع سجون العالم سواء المتقدم منها أو النامي لأنها تنشأ استجابة لظروف متشابهة ولتحقيق أهداف متشابهة ويوضح ذلك ما يشير إليه ديفيد روثمان حيث يقول ان السجون المحلية نادراً ما يكون بها مراكز للبحوث إلا أن البحوث الحقلية التي أجريت على السجون المحلية فى عدد محدود من المقاطعات الأمريكية توضح أن نزلاء السجون يطورون استجابات ثقافية للظروف والمواقف التي يعيشون فيها بهدف تسهيل هذه الظروف .

ويضيف قائلاً : وحقيقة أن نزلاء السجن يتشاركون المعيشة فى ذات النسيج العنكبوتي من النظم المتداخلة والعلاقات المتشابكة التي تعتبر مصدر المعلومات والاتصال كما تعتبر الأساس فى تبادل الحاجات اللازمة لإستقرار النظام الاجتماعي⁽¹⁾.

(1) David Rottman & John R. Kimberly, Op-Cit. P 344.

ولا شك أن مثل هذا النص وغيره من النصوص المماثلة التي توصل إليها الباحثون سواء في الغرب أو في الشرق توضح أن الرؤية البنائية للسجون مصدرها أن هذه النظم نظم متساندة تعمل في تفاعل وتساند واعتماد متبادل وبينها علاقات وظيفية كاملة ويتوافق ذلك بالطبع مع ما يتطلبه العلم من خصائص في الظاهرة التي يمكن أن تكون موضوعاً للعلم والسابق الإشارة إليه متمثلاً في شرط اطراد الظاهرة وافترض وجود علاقات وظيفية بين الظواهر وحسية الظاهرة موضوع الدراسة العلمية .

رابعاً : مناهج البحث في علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية:

ثمة أسلوبان للبحث في علم الاجتماع بشكل عام . هما الأسلوب السوسيولوجي ، والأسلوب الأنثروبولوجي وفيما يلي ناقش مدى ملائمة كل منهما للبحث في علم اجتماع السجون .

١ - الأسلوب السوسيولوجي :

الحقيقة أننا لا نرى في استخدام أسلوب الاستمارة أي الأسلوب السوسيولوجي في دراسة المؤسسات العقابية أي عائد علمي حقيقي نظراً للطبيعة الخاصة لمجتمع السجن ولجماعة النزلاء الذين يندر أن يحصل منهم الباحث على بيانات حقيقية بشأن نمط الحياة داخل السجن وطبيعة العلاقات الاجتماعية والنظم السائدة بالسجن والثقافة الخاصة المميزة لهذا المجتمع والتي تبث فيهم العداء لكل من لم ينتم لجماعتهم وأبسط أشكال العداء يتمثل في السخرية من الباحثين وتعمد تضليلهم ولقد أشار سذرلاند إلى هذه الحقيقة كما لسمتها بنفسها في دراساتي العديدة في السجون العديدة التي قمت بدراستها ، حيث وجدت أن أحد مصادر الفخر للنزير تتمثل

في قدرته على التلاعب بالباحثين وأعطائهم بيانات غير صحيحة حتى في أبسط الأمور وأوضحها ومن الأمور المؤكدة أن الباحث السوسولوجي لا يحصل على إجابات صحيحة من النزير بشأن عدد مرات جرائمه مثلاً. وبشأن تعاطيه المخدرات بالسجن ونوع المخدر والمصدر الذي يحصل عليه منه وطريقة قضاء الفراغ والحياة الجنسية داخل السجن وطبيعة المبادلات الاقتصادية وما يرتبط بها من انتهازية والتاريخ الإجرامي للنزير والتحول في مجال الجريمة وأسباب اختياره لأصدقائه بالسجن ... الخ .

بل ان الباحث السوسولوجي يندر أن يحصل على إجابات حقيقية من النزير بشأن عمر الزوجة وعدد مرات الزواج ، وعمل الزوجة ونية العودة للجريمة واستمراره في صداقة نزلاء مفرج عنهم بعد الإفراج عنه . . الخ .

بإختصار شديد أرى أن الطريقة السوسولوجية لا يمكن أن تؤدي إلى بيانات تصلح لأن تسهم في علم اجتماع السجن والمؤسسات العقابية الذي يريد أن يصل أصلاً إلى فهم بيئة المجتمع وتفاعل نظمه وطبيعة العلاقات بين جماعة النزلاء ، فضلاً عن دراسة ثقافة السجن وتأثير السجن على النزلاء . . الخ .

لهذا استبعد بكل وضوح استخدام أسلوب الاستمارة كأداة ملائمة لبحث السجن وجماعة النزلاء وبحكم خبرتي في عالم السجن أستطيع القول ان البحوث التي اعتمدت هذا الأسلوب في بحث السجن ليست مراجع علمية موثوق بها في مجال البحث العلمي ولا يمكن أن تؤدي إلى فهم صحيح لمجتمع السجن وجماعة النزلاء ، فضلاً عن فهم الحياة التي يحيها النزير داخل السجن رغم أن الباحث يجد للأسف أن مثل هذه

المؤلفات تشغل حيزاً كبيراً بين المؤلفات السوسولوجية القليلة التي درست السجون .

٢ - الطريقة الأنثروبولوجية:

إن استعراض معظم ما كتب عن الجريمة يوضح تجاهل الباحثين للطريقة الأنثروبولوجية كمنهج وأسلوب للدراسة ويجد الباحث أنه حتى أولئك الذين أشاروا إليها قد مروا بها مرور الكرام .

في الوقت الذي يجد الباحث أن الطريقة الأنثروبولوجية هي الطريقة المثلى الوحيدة الملائمة لدراسة المؤسسات العقابية والسجون دراسة جادة وعلمية فضلاً عن أنها الأكثر ملائمة في دراسة الجماعات الإجرامية والعصابات .

وتستخدم الطريقة الأنثروبولوجية أساساً في دراسة المجتمعات الصغيرة المحدودة حيث تتم الدراسة من خلال إقامة الباحث بمنطقة البحث ومشاركة الباحثين معيشتهم مدة لا تقل عن سنة كاملة سواء كانت هذه المدة متصلة أو متقطعة .

ويعتمد الباحث الأنثروبولوجي في دراسته على الملاحظة بالمشاركة وإجراء المقابلات والاستعانة بالإخباريين ، كما يرجع إلى الإحصاءات وقد تستخدم الاستمارة كأسلوب مساعد في تكميم بعض الظواهر ، كما يعتمد إلى دراسة الحالة وذلك في إطار دراسته للحالة المجتمعية لمجتمع السجن .

ويساعد صغر حجم المجتمع «مجتمع السجن» على تمكين الباحث من الإحاطة بكل جوانب الحياة الاجتماعية أو النظم السائدة بالسجن والطريقة الأنثروبولوجية بهذه الصورة تعتبر الطريقة الأكثر ملائمة لدراسة مجتمع السجن

خاصة إذا نظرنا إليها باعتبارها دراسة حالة لمجتمع معين أو جماعة محلية .

والحقيقة أن المنهج العلمي إذا كان يقتضي إجراءات منهجية محددة ذكرها بارسونز قائلاً أنها تشمل الملاحظة والفروض والتحقق فإن ذلك لا يتوافر في دراسة مجتمع السجن وجماعة النزلاء إلا بالطريقة الأنثروبولوجية التي تقوم أساساً على المعاشة والملاحظة بالمشاركة . إذ لا يتوافر أعمال «الملاحظة» في دراسة مجتمع السجن من خلال طرح استمارة على عينة من النزلاء يتم استحضارهم إلى أحد مكاتب إدارة السجن ثم يطلب منهم ملء الاستمارة- فهل يعنى ذلك أننا يمكن أن ننكر على الدراسات التي تطبق الاستمارة في بحوث السجن بالذات أنها بحوث علمية أصلاً !

لعل القارئ سيجيب معي بالإيجاب على هذا التساؤل .

ولكن لماذا لم تستخدم الطريقة الأنثروبولوجية في دراسات السجنون في عالمنا العربي إذا كانت قوامها الأساسي متاحاً للسوسيولوجيين كما هو متاح للأنثروبولوجيين فلماذا لم يستخدمها السوسيولوجيون إطلاقاً في دراساتهم القليلة النادرة أصلاً على السجنون والمؤسسات الإصلاحية .

إن الإجابة تكمن في أن الطريقة الأنثروبولوجية تجعل الباحث يواجه صعوبات بالغة في حالة تطبيقها في بحوث ودراسات السجنون والمؤسسات الإصلاحية إذ عليه أن يقيم بالسجن مدة عام كامل يستمر خلال هذه المدة في استقراء حالة المسجونين وظروفهم وطبيعة حياتهم بتلقائية دون رقيب أو حماية للباحث .

ولعل الصعوبات التي يواجهها الباحث عندئذ هي التي قللت من وجود الباحث الملتزم بالطريقة الأنثروبولوجية في دراسة مجتمع السجن إلى حد الندرة .

ولقد أدرك الباحثون صعوبة الالتزام بالطريقة الأنثروبولوجية في دراسة المؤسسات العقابية بشكل خاصة والجريمة بشكل عام فقد أشار أحدهم إلى الصعوبات التي يواجهها الباحث عن تطبيق هذه الطريقة في دراسة الجريمة بقوله «إن هذه الطريقة تكاد تكون على درجة كبيرة من الصعوبة في مجال التطبيق وأول ما يحيط بها من عقبات هو صعوبة اندماج الباحث، بل لقد بالغ البعض وذهب إلى حد اقتران ذلك بزيادة احتمال وقوعه - أي الباحث - تحت ضغط بعض الظروف القاهرة المؤدية إلى ارتكاب الجريمة حتى يتجنب إثارة أسباب الشك حول هويته ولكي يكسب ثقة الآخرين وذلك بتحقيق أسباب الولاء والانتماء»^(١).

وإذا كان استخدام الطريقة الأنثروبولوجية في دراسة الجريمة أمراً صعباً فإن استخدامها في دراسة «السجن» أكثر صعوبة دون شك، حيث الاختلاط بالمجرمين أكثر كثافة وحيث يتنوع المجرمون الذين يتم الاختلاط بهم ويصعب على الباحث التعايش مع مرتكبي مختلف أنواع الجرائم وليس له الخيار في اختيار من يختلط به أو يتعامل معه سواء على مستوى وقائع الحياة العادية كالنوم أو الطعام وغيره من الوقائع الحياتية بعكس الحال في دراسة الجريمة بجانب أن السجون لا تتيح مكاناً ملائماً أصلاً للحياة فالسجون أماكن مزدحمة بسكانها فضلاً عن ذلك فإن الباحث الذي يدرس المؤسسات الإصلاحية بالمعايشة والملاحظة بالمشاركة لا يحصل على موارد اقتصادية ملائمة فالطعام سيء عادة وأقل تنوعاً وأسوأ طهيًا ويتعرض مثل هذه الباحث للعنف عادة فالعنف أمر منتشر بين النزلاء وهو سلوك طبيعي

(١) عدنان الدوري : أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ، مطبعة السلام ، الكويت ، ١٩٧٦م ، ص ٦٤ .

غير مستنكر بينهم وعادة يستخدم في ذلك السنج والمطاوي والسكاكين التي يصنعها النزلاء أنفسهم من الملاعق وشوك الطعام .

خلاصة واستنتاجات

لقد أوضحت المعالجة السابقة عدداً من الحقائق يمكن إنجازها فيما يلي :
- ليس هناك علم متخصص في دراسة السجون والمؤسسات العقابية وتتناثر إسهامات الذين حاولوا الكتابة عن السجون بين تخصصات عديدة كالقانون وعلم الإجرام وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا ولكن هذه الشذرات تنصب على موضوعات جزئية بل والكثير منها لا يعالج موضوعه بعلمية حقيقية خاصة تلك الوريقات التي تكتب خصيصاً من أجل تقديمها لندوات أو مؤتمرات . . أو غير ذلك .

- ثمة حاجة حقيقية لقيام علم اجتماع السجون والمؤسسات الإصلاحية يتخصص في بحث مجتمع السجن وثقافته وسلوكيات النزلاء داخل السجن وإداراته واقتصاديات السجون ويقدم تصوراً علمياً وأكاديمياً لكيفية تدريس هذا التخصص الذي يدرس الآن في كل الأكاديميات الشرطة بطرق عشوائية غير أكاديمية .

- تتوافر جميع الأسس والشروط العلمية اللازمة لقيام علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية كما يساير ظهور هذا العلم الاتجاه الأكاديمي نحو التخصص الدقيق في مجال العلوم بفروعها المختلفة وقد سبق أن أشرنا أن ثمة ضرورة علمية لظهور هذا العلم إذ يلبي قيامه حاجة ومشكلة السجون وهي مشكلة علمية وعامة ينشغل العالم بدوله المختلفة في مواجهة آثارها المدمرة سواء بالنسبة للتنزيل أو المجتمع نفسه .

- أما عن توافر الأسس والشروط العلمية اللازمة لقيام العلم فقد سبق أن أشرنا إلى توافرها في مجتمع السجن والظواهر الاجتماعية به حيث أشرنا وإلى توافر شرط اطراد الظاهرة واستمرارها حيث يشكل مجتمع السجن سياقاً اجتماعياً وجغرافياً وثقافياً وإقتصادياً خاصاً متميزاً عن المجتمع المحلي وفي نفس الوقت تتشابه الأنماط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالسجون المختلفة في جميع دول العالم فضلاً عن ذلك فإن السجون هي الجزء المتكرر في جميع دول العالم بإعتباره الشكل العقابي السائد والمقبول والمعمول به أو المتبع في جميع دول العالم .

- ويتوافر بمجتمع السجن شرط حسية الظاهرة التي تمثل الشرط الثاني من شروط أعمال المنهج العلمي وتمثل حسية الظاهرة في مجتمع السجن وفي دراسات علم السجون في أمور مشاهدة يمكن ملاحظتها ورصدها تتمثل في أبسط صورها في النظم والعلاقات الاجتماعية والصدقة والبيع والشراء والتبادل والنقود والعنف . . . وغيرها جميعها أمور حسية مشاهدة واقعية تخضع للملاحظة والفرض والتحقق .

- بجانب ذلك فإن شرط قيام علاقات وظيفية بين لظواهر السائدة بالسجن وهو الشرط الثالث لقيام علم متخصص واضح وقائم تماماً ولا يمكن تفسير أى نوع من أنواع السلوك داخل السجن (سواء كان سلوكاً يقوم به النزلاء في أي مجال من مجالات حياتهم بالسجن أو حتى سلوكاً يقوم به العاملين بالسجن) تفسيراً علمياً إلا برده إلى بقية النظم والعلاقات والمعايير والثقافة السائدة بالسجن وهذا ما سبق أن أشرنا إليه في جزء سابق .

- ثمة شرط آخر رأينا ضرورة الإشارة إليه وهو شرط الإستقلالية حيث أوضحنا أن علم اجتماع السجون والمؤسسات العقابية مستقل تماماً

بموضوعات لا يشاركه فيها علم آخر وقد دعانا لمناقشة هذا الشرط تناثر
معالجات عديدة لشذرات من الموضوعات التي ضمناها علم اجتماع
السجون والمؤسسات الإصلاحية مثل التأهيل ، التدريب ، العمل
بالسجون ... الخ ومن هنا كان من الضروري أن تبرز وجهة نظرنا في أن
هذه المعالجات المتناثرة لا تؤلف علماً ولا تنتمي أصلاً لتلك التخصصات
التي ينتمي إليها من تناول هذه الجزئيات كالقانونيين ومتخصصي الخدمة
الاجتماعية وغيرها .

- إن أنسب المداخل العلمية لتناول مجتمع السجن هو المدخل الذي ينظر
إلى النزلاء بإعتبارهم جماعة محلية وإعتبار السجن مجتمعاً محلياً ، وقد
أوضحت الدراسة أن مصطلح «المحلية» و مصطلح «المجتمع» ينطبقان
تماماً على مجتمع السجن ونزلائه وإذا كانت الدراسة قد أوضحت وجوب
معالجة ودراسة السجن بإعتباره «مجتمعاً» فقد أوضحت الدراسة أن أفضل
المدخل لدراسة هذا المجتمع هو المدخل البنائي كما أوضحت أن الطريقة
الأنثروبولوجية هي الطريقة المثلى بل الوحيدة الملائمة لدراسة مجتمع
السجن وجماعة النزلاء فبهذه الرؤية المنهجية يتوافر لعلم اجتماع السجون
والمؤسسات العقابية شمولية المعالجة والملاحظة المباشرة والمعاشية والمقارنة
والدراسة الحقلية وهي عموماً أسس منهجية لا يمكن استعاضتها بغيرها
لدراسة السجن من وجهة نظر الباحث .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١- ابن خلدون .. المقدمة .. مطبوعات الشعب ، القاهرة (د . ت) .
- ٢- أدوين سذرلاند ، كريسي : مبادئ علم الإجرام ، ترجمة محمود السباعي وحسن المرصفاوى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٣- أحمد أبو زيد : الإنسان والمجتمع والثقافة . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩٥ م .
- ٤- _____ : تونيز (فرديناند) المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادي والثلاثون ، العدد الثاني مايو ١٩٩٤ م .
- ٥- _____ : الأنثروبولوجيا والقانون ، مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٦- أحمد اللهيبي : السجون ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ١٩٨٣ م .
- ٧- السيد شتا : المنظور العلمي والبناء المنهجي للعلوم الاجتماعية الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية ... مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٩٩٣ م .
- ٨- _____ : المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٩٩٣ م .
- ٩- ارمان كوفيليه : مدخل إلى السوسيولوجيا ، ترجمة نبيه صقر مطبوعات عويدات ، بيروت ١٩٨٨ م .

- ١٠- جان فوراستيه : معايير الفكر العلمي ، ترجمة فايز نقش ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٨٤ م .
- ١١- عبد الله عبد الغني غانم : المدخل إلى علم الإنسان (المؤلف) إسكندرية ١٩٨٨ م .
- ١٢- _____ : تأثير السجن على سلوك النزير أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ١٩٨٨ م .
- ١٣- _____ : الرواد المسلمون ، الجزء الأول (المؤلف) إسكندرية ١٩٩٠ م .
- ١٤- _____ : الرعاية اللاحقة بحث مقدم إلى مؤتمر المنشآت الإصلاحية والعقابية ، يونيه ١٩٩٨ م بأبوظبي .
- ١٥- _____ : مجتمع السجن (المؤلف) إسكندرية ١٩٨٥ م .
- ١٦- _____ : سجن النساء (المؤلف) إسكندرية ١٩٨٨ م .
- ١٧- عدنان الدوري : أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ، مطبعة السلام ، الكويت ١٩٧٦ م .
- ١٨- محمد علي محمد : مقدمة في البحث الإجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٢ م .
- ١٩- محمد عماد الدين إسماعيل : المنهج العلمي وتفسير السلوك ، مكتب دار النهضة المصرية ، القاهرة (د . ت) .
- ٢٠- محمد زكي عامر : دراسة علم الإجرام والعقاب ، الدار الجامعية للمطبوعات والنشر ، الإسكندرية ١٩٨٢ م .
- ٢١- ماكيفر ويبج ، المجتمع ، الجزء الأول ترجمة على أحمد عيسي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧٤ م .

٢٢- نبيل السمالوطي : علم اجتماع العقاب، الجزء الأول ، دار الشروق
جدة ١٩٨٣ م.

٢٣- نجيب الكيلاني : المجتمع المريض ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ م.

٢٤- كارل لامبرت ، جوردون بريتان : مدخل إلى فلسفة العلوم ، ترجمة
شفيفة بستكى وكالة المطبوعات ، الكويت (د . ت).

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1- Amitai Etzoni, Modern organization, foundations of modern Sociology. Series _ inc., Englewood Cliffs, New Gersy 1964.
Bernard S. Philips, Social Research, Strategy and tactics, Tactics Macimllan Publishing co, Collier Macmillan, New York 1967.
- 2- David B. rottiman & John R. Kimberly, The Social Context of Jails, In (ssr) Volume 69. No (4) July 1975.
- 3- Donald clemer, Principles of the American correctional association.
- 4- Donald clemer, Prisonization, in Johnston and Leonard & Wolfgang, the Sociology of Punishment and correction John Willy and Sons Now York 1967.
- 5- Don C. Gibbons, Society, Crime and crimes of careers, prentic Hall, Inc, EngleWood Cliffs, New Jersy 1973.
- 6- Gresham Sykes & Sheldon. L. messenger, The inmate Social cod and its function, in Johnston & others, 1967.
- 7- Harry Blagg, Reparation and Jstice for Juvenile, In Brit J. Crimianol vol 25 No 7 July 1985.
- 8- Herb Zeigler, The Prison and I. A desperate struggle in the Hardened criminol, Folsom prison covicts Millbrae, California 1976.

- 9- Lincoln J Fry, the impact of formal inmate structure on opposition to staff and treatment goal, in *Brit. J. Criminol* vol 16, N (2) April 1976.
- 10- John Howard, state of the prison in England and Wales (3rd ed) Warrington, William Eyers, 1784.
- 11- Joseph H Rankin & L. Edward Wells, the social context of deterrence in sociology and social research October 1982 vol 67.
- 12- N B Alton & F.V. Smith & K.T. Heskin and P.A Banister, psychological correlates of long-term imprisonment, in *Brit. J. Criminol* vol 16 No (1) January 1976.
- 13- Norman Johnston & Leonard & Wolfgang The sociology of Punishment and Correction. John Wiley and sons, Inc New York 1967.
- 14- Pelto Perittiz and P. Greil : Anthropological Research. Cambridge, University press, Cambridge 1988.
- 15- Pamela J Taylor, Psychiatric disorder in London's Life. Sentenced offenders, In *Brit. J. Criminol*, vol 26 No (1) January 1986.
- 16- Richard W. Snarr & Bruce L. Wolford, Correction, W.M.C Brown Publishers, Dubuque Iowa 1985.
- 17- Rad-Cliff Brown. Structure and function in primitive society, Essays and addresses Forward by, Evans Prichard and Fred Eggan, Cohen West. Ltd London 1952.
- 18- Shaheen Brona, Free enterprise Goes to Prison, in *Brit. J. Criminol* vol 26, October 1986.
- 19- Wallace J. Gingerich & Ronald A. Feldman, toward Labeling of antisocial behavior in *American sociological review* vol., 46. (No 4) August 1988.